



# سلسلة أوراق تعريفية: المدافعات عن حقوق الإنسان

نظرة للدراستات النسوية

يونيو ٢٠١٢



**| عن نظر للدراسات النسوية**

نظرة للدراسات النسوية مجموعة تهدف إلى تكوين حركة نسوية مصرية تؤمن بأن القضايا النسوية والنوع الاجتماعي هي قضايا مجتمعية وسياسية تؤثر في تطور المجتمعات وتحورها، وتعمل المجموعة على إدماج هذه القضايا في المجالين العام والخاص في المجتمع.

**| بيانات الاتصال**

٤٤ شارع طلعت حرب، وسط القاهرة، القاهرة، مصر، الدور السادس.

تليفون/فاكس: +٢٠٢٢٥٧٧٢٤٩١

info@nazra.org

www.nazra.org

**| فريق العمل**

قامت بكتابة سلسلة الأوراق التعريفية ماسة أمير، الباحثة في برنامج المدافعات عن حقوق الإنسان، وقامت يارا سلام، مديرة البرنامج، بالمراجعة والتحرير، وقام مهند حسن بالمراجعة اللغوية.

**| شكر:** توجة نظرة للدراسات النسوية شكرا خاصا لفاطمة سراج، الباحثة بمؤسسة حرية الفكر والتعبير؛ ماهينور المصري، من مركز الدراسات الاشتراكية؛ ودكتور علاء غنام، مدير برنامج الحق في الصحة بالمبادرة المصرية للحقوق الشخصية. ويتوجه برنامج المدافعات عن حقوق الإنسان بشكر خاص لجميع النساء اللواتي أدلين بشهادتهن لكتابة هذه السلسلة، فنضالهن وشجاعتهن هو ما يلهمنا للاستمرار بعملنا هذا ويؤكد أن نضال النساء في المجال العام هو شئ يجب على الجميع الاعتراف به.

**| الملكية الفكرية**

الدليل منشور برخصة المشاع الإبداعي المنسوب للمصدر - غير الأغراض الربحية الإصدار ٣.٠ - يونيو ٢٠١٢.

<http://creativecommons.org/licenses/by-nc/3.0>



برنامج المدافعات عن حقوق الإنسان

نظرة للدراسات النسوية

يونيو ٢٠١٢

www.nazra.org

## سلسلة أوراق تعريفية: المدافعات عن حقوق الإنسان

٤	مقدمة: من هن المدافعات عن حقوق الإنسان؟
٦	الفصل الأول: المهنيات
٦	١. الطبيبات
٩	٢. الممرضات
١١	٣. المعلمات
١٣	الفصل الثاني: الطالبات
١٧	الفصل الثالث: العاملات
١٧	١. قطاع الصناعة
٢٢	٢. قطاع الزراعة
٢٥	الفصل الرابع: مرشحات انتخابات
٢٧	الفصل الخامس: الناشطات بمنظمات المجتمع المدني
٢٩	الفصل السادس: المتظاهرات
٣١	الخاتمة

## مقدمة: من هن المدافعات عن حقوق الإنسان؟

جميع الذين ينشطون في الدفاع عن حقوق المرأة الذين يستهدفون بسبب ما يقومون به. " ولا يعني مفهوم المدافعات عن حقوق الإنسان كونهن فئة منفصلة، لأن الانتهاكات التي يواجهنها تتشابه مع ما يواجهه زملائهن من الرجال، مع فارق كونهن نساء وبالتالي يواجهن صعوبات وتحديات متعلقة بالنوع الاجتماعي لأنهن يصطدمن بالسلطة الأبوية، وعلاقات القوة التي تحكم مجتمعاتهن.<sup>٤</sup> ولذلك يشمل التعريف، المدافعين عن حقوق النساء من الرجال. وتعمل النساء على تعزيز حقوق الإنسان والدفاع عنها بنفس القدر مثل زملائهن من الرجال ولكن يواجهن في بعض الأحيان عنفاً أو تهديداً ذا طبيعة جنسية لكونهن نساء، وقد يواجهن اعتداءات سواء لفظية أو بدنية ذات طبيعة جنسية مثل التحرش أو الاعتداء الجنسي وقد توجه لهن الاتهامات فقط بسبب نوعهن الاجتماعي.

وهناك تاريخ طويل من الانتهاكات التي تتعرض لها النساء الناشطات في العمل العام في مصر، والتي تم توثيقها في تقرير "استمرار الانتهاكات: سياسة الجيش تجاه المدافعات عن حقوق الإنسان"<sup>٥</sup> الصادر عن نظرة للدراسات النسوية. ووفقاً لهذا التقرير فإن الانتهاكات التي تتعرض لها المدافعات تعكس سياسة مستمرة للدولة تم اتباعها تحت حكم نظام الرئيس السابق محمد حسني مبارك ولا تزال تتبع تحت حكم المجلس الأعلى للقوات المسلحة (المجلس العسكري). وتحدث الانتهاكات ضمن سياق عدم الاعتراف بعمل ومجهود المدافعات عن حقوق الإنسان، وعدم الاعتراف بالانتهاكات التي تحدث ضدهن كانتهاكات لحقوق الإنسان.

أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة الإعلان المتعلق بحق ومسؤولية الأفراد، والجماعات، وهيئات المجتمع في تعزيز وحماية حقوق الإنسان، والحريات الأساسية المعترف بها عالمياً (الإعلان الخاص بالمدافعين عن حقوق الإنسان أو الإعلان) في عام ١٩٩٨ بالتزامن مع مرور خمسين عاماً على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وبموجب قرار لجنة حقوق الإنسان رقم ٦١/٢٠٠٠ تم إنشاء ولاية الممثلة الخاصة للأمم العام عن حالة المدافعين عن حقوق الإنسان، ثم تم تعديل تلك الولاية لتكون ولاية مقررة خاصة معنية بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان.<sup>١</sup>

يقوم الإعلان بوضع تصنيف واسع لما يعنيه مصطلح المدافع أو المدافعة عن حقوق الإنسان، إلا أنه يمكن القول بأن المدافعين والمدافعات عن حقوق الإنسان هم "أولئك الذين يعملون منفردين أو بالاشتراك مع آخرين، من أجل تعزيز أو حماية حقوق الإنسان".<sup>٢</sup> ويقوم الإعلان في مادته الأولى بإقرار الحق لكل شخص بمفرده وبالاشتراك مع غيره، أن يدعو ويسعى إلى حماية وإعمال حقوق الإنسان والحريات الأساسية على الصعيدين الوطني والدولي. ويتطرق الإعلان إلى حق الأفراد في التظاهر السلمي وفي تكوين منظمات وروابط وأيضاً في الاتصال بالمنظمات غير الحكومية سواء المحلية أو الدولية، وجميعها تعد آليات تستخدم في الدفاع عن حقوق الإنسان. ينطبق هذا التعريف على أي شخص، إذا، بما فيهم النساء اللواتي يدافعن عن حقوق الإنسان، وإن كان الاعلان يشترط أن يقبل المدافع مبدأين لحمل صفة "المدافع" وهما مبدأ العالمية ومبدأ اللاعنف.<sup>٣</sup>

وقد عرفت الحملة الدولية للمدافعات عن حقوق الإنسان "المدافعات عن حقوق الإنسان" بأنهن "نساء ناشطات في الدفاع عن حقوق الإنسان يُستهدفن بسبب هويتهن، فضلاً عن

بصفة مهنية، ولكن أيضا النساء اللواتي يشاركن بشكل عرضي في مبادرات أو أنشطة مرتبطة بالدفاع عن الحقوق والحريات الأساسية، وكل من نشط داخل حركات اجتماعية أو سياسية لهذا الهدف. وبهذا ستقدم هذه السلسلة نظرة شاملة عن أسباب اعتبار تلك الفئات كمدافعات عن حقوق الإنسان، إلى جانب النظر في المصاعب التي يتعرضن لها بفئاتهن المختلفة.

وقد اعتمدت هذه الأوراق على منهجية بحث مبنية على معلومات تم جمعها من مصادر متنوعة، وإن كانت عملية توثيق شهادات المدافعات عن طريق المقابلات الميدانية هي من أهم المحاور التي تم الاعتماد عليها لاستيقاق معلومات عن طبيعة التحديات التي تواجهها كل فئة. وفي حين أنه من المستحيل تحديد جميع حالات انتهاك حقوق المدافعات بصورة قاطعة، فإن النماذج المقدمة في هذه السلسلة تكفي لتوفير صورة عامة لسياسات السلطات المصرية واستجاباتهن للانتهاكات التي تتعرض لها المدافعات عن حقوق الإنسان. كما أن المدافعات اللاتي تم توثيق شهادتهن لا يعبرن، بتجاربهن، عن جميع المدافعات عن حقوق الإنسان وإنما يمثلن أمثلة لقطاع واسع من النساء اللاتي ينشطن للدفاع عن حقوق الإنسان في مجالات مختلفة.

### الفئات المشمولة في سلسلة الأوراق التعريفية:

تتناول الأوراق الفئات التالية للمدافعات عن حقوق الإنسان: المهنيات (طبيبات، والممرضات، والمعلمات)، والطالبات، والمرشحات الانتخابيات، والناشطات بمنظمات المجتمع المدني، والمتظاهرات، والعاملات (بقطاع الصناعة، وقطاع الزراعة).

ويتفق إدراج تلك الفئات في سلسلة الأوراق التعريفية مع التعريف العالمي للمدافعات عن حقوق الإنسان، حيث نجد أن تعريف "مدافع عن حقوق الإنسان"، الوارد في الإعلان الخاص بالمدافعين عن حقوق الإنسان، والذي يتضمن كلاً من نادى بحق من الحقوق الإنسانية للأفراد، وكل من نشط داخل حركات اجتماعية أو سياسية لهذا الهدف وكذلك الناشطين داخل منظمات غير حكومية في مجال حقوق الإنسان. وقد ذكرت الممثلة الخاصة للأمم العام عن حالة المدافعين عن حقوق الإنسان في تقرير لها في عام ٢٠٠٢ أن الناشطات في النقابات العمالية جزء من فئة المدافعات عن حقوق الإنسان باعتبارهن يدافعن عن حقوق العمال، وكذا الناشطات في الدفاع عن حقوق المرأة، أو الناشطات في الحركات الطلابية أو الحركات السياسية التي تطالب بالحقوق والحريات كحرية التنظيم والحق في السلامة الجسدية، والدفاع عن الأجور العادلة كحقوق اقتصادية. لذلك، فإن لقب "مدافعات عن حقوق الإنسان" لا ينطبق فقط على النساء اللواتي يعملن في المجال الحقوقي

## الفصل الأول: المهنيات

### ١. الطبييات

٢٠١١، أحيل مايكل نبيل إلى مستشفى الأمراض النفسية والعصبية بمنطقة "العباسية" لتقييم قواه العقلية. ووفقا للدكتورة بسمه، كان القرار بمثابة صدمة لها لاستغلاله للمستشفى والمرضى النفسي لإرهاب النشطاء، الأمر الذي دفعها لإصدار بيان من إدارة الإعلام والتتقيف بالأمانة العامة للصحة النفسية تستنكر به إحالة مايكل نبيل ومقارنته بقرارات مشابهة اتخذت في عصر الرئيس السابق جمال عبد الناصر ضد إسماعيل المهداوي، الكاتب الماركسي والمعارض لنظام عبد الناصر، والذي تم إدخاله مستشفى العباسية لمدة ١٧ عاما، والشاعر نجيب سرور. ورأت "د. بسمه" أنه بقرارها لم تكن تدافع عن سمعة الطب النفسي فقط، ولكنها كانت تحول ضد صدور سابقة ابتزاز للنشطاء السياسيين بـ"تهمة" المرض النفسي لإرهابهم.

وبعد اصدار إدارة الإعلام والتتقيف لبيان الاستنكار، تقول د.بسمه أن الدكتور عمرو حلمي، وزير الصحة، انزعج انزعاجا شديدا لكونه رأى، أن البيان يعد هجوما واضحا على المجلس العسكري، الأمر الذي أدى لصدور قرار من محمد الشريبي، المتحدث باسم وزارة الصحة، بإحالة "د. بسمه" للتحقيق أثناء مداخلته في برنامج تليفزيوني يوم الاثنين ٢٤ أكتوبر ٢٠١١. وتقول "د. بسمه" أنه في حين أنها لم تتعرض لأي انتهاكات جسدية أو لفظية من أي مسؤول، سواء من وزارة الصحة أو القوات الأمنية، فقد كان التعسف الذي واجهته هو مسألة إحالتها المتكررة للتحقيق بسبب بيان استنكار إحالة مايكل نبيل لمستشفى العباسية. وبعد أن تم إعلان إحالتها للتحقيق إعلاميا، لم يصل "د. بسمه" أي استدعاء رسمي للتحقيق حتى يوم ٢٥ أكتوبر ٢٠١١، حيث وصل لها قرار الإحالة للتحقيق موضحاً أن

لم تنحصر مشاركة الأطباء في الساحة السياسية في تنظيم مظاهرات واعتصامات مطالبة بتعديل الأجور والحوافز فقط، ولكنهم شاركوا أيضا في الدفاع عن الحق في الصحة بمختلف أشكاله. فوفقا للدكتورة بسمه عبد العزيز،<sup>٧</sup> الطبيبة ومديرة إدارة الإعلام بالأمانة العامة للصحة النفسية التابعة لوزارة الصحة، فقد أسست ومجموعة من زملائها في عام ٢٠٠٩ لجنة الدفاع عن حقوق المرضى النفسيين، اللجنة التي أسست لجائنا أخرى داخل جميع المستشفيات على نطاق الجمهورية لتعريف المرضى بحقوقهم في مستشفيات الصحة النفسية، وهي الأولى من نوعها في مصر. وتقول د.بسمه أن فكرة اللجان جاءت بعد ملاحظتها للمعاملة السيئة التي يعامل بها معظم من يعانون من الأمراض النفسية، الأمر الذي يخالف حقوق هؤلاء المرضى والتزامات الدولة، سواء وفقا للقانون المحلي أو قانون حقوق الإنسان الدولي.<sup>٨</sup>

ويقتصر عمل اللجان التي أسستها لجنة الدفاع عن حقوق المرضى النفسيين على رفع الوعي باختلاف بين المريض النفسي والمريض الذي يعاني من إعاقات ذهنية. ومن مهمات هذه اللجان المرور على مستشفيات الصحة النفسية وتوعية المرضى بحقوقهم، مثل حقهم في الخصوصية، وفي أن يقدم العلاج في بيئة نظيفة، وفي أن يتم إعلام المريض بطبيعة مرضه إن كانت حالته العقلية تؤهله لاستيعاب ذلك، وعدم جواز إبقائه داخل منشآت الصحة النفسية بغير رغبته.

ولم يقتصر النشاط الطبي على المطالبة بحقوق المرضى فقط، ولكنه توسع، في حالة د.بسمه، للمدافعة أيضا عن المدافعين عن حقوق الإنسان مثل مايكل نبيل.<sup>٩</sup> ففي ٢٤ أكتوبر

آثار نفسية ناتجة عن أحداث العنف بكافة أشكالها، خاصة الناتجة لمصابي أحداث ثورة ٢٥ يناير.

وبعد الثورة، تم تنظيم اضراب جزئي ليوم واحد، ١٠ مايو؛ واضراب جزئي يوم ١٧ مايو غير محدد المدة. ولم يشمل الاضراب اقسام الطوارئ والحالات الحرجة والعاجلة. وعاد سبب الاضراب الى الضغط على الحكومة المصرية لتنفيذ عدة مطالب منها رفع ميزانية الصحة من ٣ الى ١٥% من ميزانية الدولة، رفع مستويات المستشفيات الحكومية، تطهير وزارة الصحة من القيادات الفاسدة، اعادة هيكلة الاجور ووضع الاطباء في الشريحة الاولى منها، وتوفير الامن بالمستشفيات. ووفقا للجنة العليا لاضراب الاطباء، فان نسبة المشاركة تراوحت بين ٧٠% في القاهرة إلى ما يقرب من ١٠٠% في عدد من المحافظات.<sup>١٠</sup>

وتتنوع مشاركة الطبيبات في المجال العام تنوعاً شديداً، الأمر الذي يظهر في تجربة "د.شيماء مسلم"،<sup>١١</sup> عضوة حركة أطباء بلا حقوق منذ ٢٠١٠،<sup>١٢</sup> وعضوة اللجنة العليا لإضراب الأطباء.<sup>١٣</sup> وقد شاركت الدكتورة شيماء، في أواخر عام ٢٠١٠، في تأسيس مجموعة صغيرة داخل الحركة تهدف لتوعية الأطباء في مختلف المستشفيات بماهية الجمعية العمومية للأطباء، وضرورة مشاركتهم الفاعلة بها، والعمل على جمع توقيعات الأطباء على عدد من المطالب، منها رفع ميزانية الصحة وتنفيذ كادر خاص للأطباء. ووفقا للـ "د. شيماء"، عانى الأطباء من حالات متعددة من التعسف الإداري خلال حكم الرئيس السابق "حسني مبارك"، وتتشهد بواقعة ضد خمسة أطباء في محافظة أسيوط حولوا للتحقيق لعدم تواجدهم في ورديات عملهم. على الرغم من أن غيابهم كان تقصيرا يجب محاسبتهم عليه، إلا أن الذي تعرض له الأطباء كان إهانة مخالفة للقانون، حيث تم

عليها أن تمثل أمام لجنة التحقيق في نفس اليوم، الأمر غير المتعارف عليه، وفقا لـ "د.بسمة"، حيث أن المثل أمام لجنة التحقيق يكون عادة بعد استلام قرار الاستدعاء بـ ٣-٤ أيام. وعندما احتجت على موعد مثولها أمام لجنة التحقيق، وصل "د.بسمة" استدعاءان في نفس اليوم، وبهذا، على حد قولها، تكون الطبيبة الوحيدة في تاريخ وزارة الصحة الذي صدر بحقها ثلاثة قرارات استدعاء في أقل من ٢٤ ساعة.

تقول "د.بسمة" أنها رفضت المثول أمام لجنة التحقيق، مطالبة بعرض قضيتها أمام النيابة الإدارية، وبالفعل لم تنفذ قرار إحالتها للتحقيق. وقد تجاهلتها وزارة الصحة تماماً ولم تصدر أي إجراء ضدها لمدة أسبوعين إلى أن ظهر المتحدث الرسمي باسم وزارة الصحة يعلن تراجع الوزارة عن التحقيق معها نظراً لصدور "قرارها الثاني". وقد تفاجأت "د. بسمة" باتصال عدد من الصحفيين لها يسألونها عن ماهية هذا القرار الثاني، وإذا ما كانت تراجعته وقدمت اعتذارا لوزارة الصحة، الأمر الذي استكرتته تماماً لأنها لم تصدر أي بيان. وكانت هذه وسيلة أخرى من الوزارة للضغط على "د. بسمة"، حيث ظهر القرار للإعلام وكأنها قد تقدمت باعتذار عما بدر منها لوزارة الصحة، الأمر الذي لم يحدث. ونقول "د.بسمة" أن الأمر بدا لها أيضا وكأن الوزارة استغلت سفرها خارج القاهرة لتصدر هذا التصريح، الأمر الذي من الممكن أن يبدو على أنها اعتذرت للوزارة ثم آثرت الابتعاد عن عيون الإعلام. وبعدما علمت بالتصريح السالف ذكره، أصدرت بياناً آخر تعلن فيه أنها لم ولن تعتذر عن موقفها من "مايكل نبيل" وأنها مصرة على مثولها ووزارة الصحة أمام النيابة الإدارية. وبعد هذه الخطوة، لم يتم اتخاذ أي إجراء ضدها من قبل وزارة الصحة.

لم يتوقف نشاط د.بسمة عند الدفاع عن حقوق المرضى النفسيين وعن مايكل نبيل، ولكنها أنشأت أيضا جمعية نوافذ التي تهدف لتوفير الدعم النفسي المتخصص لكل من يعانون من

أي سبب مقنع لهدمه، خاصة إذا كان السبب هو إنشاء المعارض ومراكز التسوق التي تهدف لخدمة رجال الأعمال، ضاربة بعرض الحائط مصالح المرضى وذويهم والعاملين بالمستشفى. وقررت "د. شيماء" أن تتحرك للدفاع عن المرضى والمستشفى فبدأت، مع مجموعة من الأطباء، في جمع توقيعات العاملين بالمستشفى وأهالي المرضى على عريضة تستنكر هدم ونقل المستشفى، كما ساهمت في تنظيم وقفة أمام المستشفى تم دعوة جميع وسائل الإعلام إليها أملين في توصيل المشكلة للرأي العام. وبالفعل نجحت مجهودات الأطباء والطبيبات، حيث صرح وزير الصحة، آنذاك، الدكتور حاتم الجبلي، بأن الرئيس السابق حسني مبارك "قال كلمته"..<sup>١٥</sup>

ولم يقتصر نشاط الطبيبات على الدفاع عن حقوقهن وحقوق مرضاهن فقط، بل بالدفاع عن حقوق العاملين بالمستشفى أيضاً، مثل حق العاملات بالمستشفى بتوفير حضانة للأطفال. فوفقاً للمادة ٧٣ من قانون الطفل رقم ١٢٦ لعام ٢٠٠٨، "على صاحب العمل الذي يستخدم مائة عاملة فأكثر في مكان واحد أن ينشئ داراً للحضانة أو يعهد إلى دار للحضانة برعاية اطفال العاملات". وتقول "د. شيماء" أن هذا القانون لم ينفذ في مستشفى العباسية، حيث توجد دار حضانة من الناحية الفعلية ولكنها كانت بحاجة لإصلاحات كثيرة، الأمر الذي أهملته إدارة المستشفى حتى تم إغلاق الحضانة كلياً لاستحالة استعمالها، الأمر الذي يسبب مشاكل كثيرة للعاملات بالمستشفى. وقررت د. شيماء أن تأخذ خطوات فعالة للمساهمة في توفير حضانة مناسبة للعاملات بالمستشفى، فبدأت بالبحث عن مكان مناسب نظراً لأن الحضانة القديمة كانت ستتكلف مبالغ كبيرة لإعادتها لحالتها الأصلية. وبالفعل استطاعت أن تعثر على قسم تاهيلي غير مستخدم بالمستشفى وبدأت بحملة تبرعات من العاملين بالمستشفى لافتتاح الحضانة. وكانت استجابة العاملين بالمستشفى كبيرة ونجحت مبادرتها بالفعل في افتتاح حضانة جديدة بدأت باستقبال أطفال العاملات بالمستشفى في ١٩ فبراير

إجبارهم على القدوم إلى مبنى وزارة الصحة والجلوس على سلم جانبي لمدة ثماني ساعات مع عدم السماح لهم بالخروج لشراء طعام أو شراب خلال هذه الفترة. وقد علم أحد الأطباء بمعاتاتهم بالمصادفة البحتة، وقررت د. شيماء، بالاشتراك مع عدة أطباء آخرين، بتوصيل ما يتعرض له الأطباء للاعلام، الأمر الذي دفع نقابة الأطباء للتحرك للدفاع عن الأطباء الخمسة.

لم يقتصر نشاط الطبيبات على تنظيم وقفات واعتصامات للمطالبة بحقوق الأطباء المادية فقط. فكما اتضح من تجربة "د. بسمة عبد العزيز"، امتدت مشاركتهم في المجال العام للدفاع أيضاً عن حقوق المرضى. ينطبق هذا أيضاً على تجربة "د. شيماء" التي كان لها دور مميز في معارضة القرار المفاجئ لوزير الصحة السابق الدكتور حاتم الجبلي بنقل مستشفى العباسية خارج القاهرة في ديسمبر ٢٠١٠<sup>١٤</sup> تقول "د. شيماء" أن قرار نقل المستشفى صدمها، نظراً لأن المستشفى يعالج ما يقارب ٨٠ ألف مريض سنوياً ويعد مركزاً تدريبياً مهماً، مضيفة أن القرار كان يساهم في تثبيت وصمة المرض النفسي، حيث استشعرت أن القرار يعامل المرضى النفسيين على أنهم عار يجب إخفائه في مكان بعيد عن القاهرة، القرار الذي لن يؤثر فقط على العاملين بالمستشفى، فقط، ولكن على نظرة المجتمع للمرضى النفسيين أيضاً. تقول "د. شيماء" أن أهم الأسباب التي حركتها لمناهضة القرار كان علمها بالحالة المادية للكثير من أهالي المرضى. فنظراً لأن الكثير منهم يقطن أماكن تبعد كثيراً عن المستشفى، لا يستطيعون تحمل تكاليف المواصلات ليتمكنوا من زيارة أقاربهم أو أبناءهم المرضى، فكيف ستكون حالتهم، لو علموا أن المستشفى ومعها أبناءهم ستبعد عنهم لمئات الكيلومترات؟ كانت "د. شيماء" متأكدة أن معظم المرضى سينقطعون تماماً عن ذويهم وعن العالم الخارجي إذا تم تنفيذ هذا القرار، الأمر الذي سيؤثر سلباً على حالتهم النفسية. بالإضافة إلى كل الأسباب السابقة، فإنه مبنى أثري، حيث تم إنشاؤه في ١٨٨٣، ولا يوجد



ان انقطعت لمدة ثلاثة أيام متتالية، وهو الأمر الكارثي بالنسبة للمستشفى. ومع إيقانها بأن الإدارة لن تستجيب لمطالبهم، قررت "د. شيماء" أن تحرر محضر اثبات حالة وأقنعت عددا من زملائها بالانضمام لها كما نظمت اعتصام للضغط على الإدارة للاستجابة للأطباء. وتكللت جهود "د. شيماء" بالنجاح، حيث تم إصلاح توصيلات المياه في خلال أسبوع. وعلى الرغم من أن إصلاح توصيلات المياه يعد انتصارا، إلا أن إهمال الإدارة لطلبات الأطباء أكد لهم أنه يجب تغيير هذه الإدارة. وبالفعل قدمت النقابة المستقلة طلبا للأمين العام لتغيير إدارة المستشفى، وهو الطلب الذي تمت الاستجابة له بعد شهر. ووفقا للـ "د. شيماء"، فإن من أكثر العوامل التي ساعدت في تغيير إدارة المستشفى كان محضر إثبات الحالة الذي حررته ضد الإدارة، حيث أنه شوه صورة الإدارة أمام وزير الصحة والأمين العام.

٢٠١١. وبالعودة إلى الدفاع عن حقوق الأطباء، تقول "د. شيماء" أنها كانت من ضمن مجموعة من الأطباء قدموا مشروع كادر خاص بالأطباء إلى الجمعية العمومية للأطباء ويعملون مع الجمعية لتبني الأخيرة للمشروع، وتقديمه للمناقشة في مجلس الشعب.

ونشطت د. شيماء أيضا في النقابة المستقلة للعاملين بمستشفى العباسية، التي كانت من مؤسسيها، نظرا لانفصالهم التام عن اللجنة النقابية التابعة لاتحاد العمال والتي كانت تتميز بعدم كفاءتها، وفقا للدكتورة شيماء. وعلى الرغم من أن النقابة المستقلة لم تكن قد اشتهرت بعد، إلا أنها استطاعت أن تطيح بإدارة "العهد البائد" من المستشفى، أي الإدارة المعينة في عصر الرئيس السابق حسني مبارك. وقد بدأت حرب النقابة المستقلة ضد إدارة المستشفى بعد أن رفضت الإدارة الاستجابة لمطلب الأطباء بالمسارعة بإصلاح توصيلات المياه بعد

## ٢. الممرضات

والخاص. فتنقاضي ممرضات القطاع العام من ٧ إلى ٢٠ جنية حوافز، مرة كل شهرين، و ١.٥ جنيها عن كل نوبة عمل صباحية (٨ص:٨م). أما في نوبات عمل السهر (٨م:٨ص) تحصل الممرضات على جنيهن. كما يصرف ما يعرف بـ "الإعانة الاجتماعية للمرض" في حالة إصابة الممرضة بمرض مزمن، وقيمه ٢٧٠٠ جنية يتم صرفها على ثلاث سنوات بمعدل ٣٠٠ جنية كل ٤ شهور. ومن الجدير بالذكر أن أمراض السرطان، والإيدز، والفشل الكلوي لا يدخلون ضمن نطاق "الأمراض المزمنة". ولعل تصريح "د. حمدي السيد" رئيس لجنة الصحة بمجلس الشعب سابقا، عن أوضاع الممرضات يغنيننا عن الاسهاب في الحديث عن أجورهن، حيث قال "أن راتب الممرضة لا يصل إلى نصف ما يحصل عليه منادى السيارات مقابل ركن سيارة واحدة في بعض الأحيان".<sup>١٧</sup>

ترجع أسباب نشاط المدافعات عن حقوق الإنسان من الممرضات إلى عدم عدالة نظام الأجور الذي يخضعن له وظروف عملهن المجهدة. فرغم أن أوراق الالتحاق بالمدارس الثانوية الفنية للتمريض تنص على وجوب قضاء الخريجات عامين من الخدمة الإجبارية بعد التخرج، وهو ما يساعد على مواجهة نقص الممرضات بأقل أجر ممكن، حيث لا تتعدى الأجور في تلك الفترة ١١٠ جنيها شهريا. وبعد انقضاء هذه الفترة، لا تزيد الأجور عن ١٨٠ جنية شهريا. أما في مستشفيات القطاع الخاص، فتتراوح الأجور ما بين ٢٠٠ و ٢٥٠ جنيها في مقابل عدد ساعات عمل أطول ووجوب وجود خبرة سابقة. كما أن الغالبية العظمى من الممرضات العاملات في المستشفيات الخاصة يعملن بعقود محددة المدة، أو بدون عقود على الإطلاق في ظروف أشبه بالعمالة المؤقتة.<sup>١٦</sup> أما بخصوص الأجور المتغيرة (الحوافز والبدلات)، فهناك تفاوت كبير بين مستشفيات القطاع العام

ممرضة من المشاركات في الإضراب للتفاوض مع "كوثر محمود"، وكيل أول النقابة العامة للتمريض ومديرة التمريض بوزارة الصحة، بشأن صرف الحوافز. وتقول سارة أنها تفاجأت برد الاستاذة كوثر محمود التي أكدت لها أنه ليس لها أي حقوق، وهددتها بالاعتقال لأنها المحرصة الرئيسية وراء الإضراب الذي يضر بالمستشفى، على حد قولها. وتقول سارة أنه مع إحساسها بعدم وجود جدوى من الحوار، اتجهت لأعلى مبنى الوزارة وهددت بالانتحار لجذب الانتباه الإعلامي لحقوق الممرضات المسكوت عليها. وتضيف سارة أن أطباء المستشفى منعوا محاولتها، وإن كان تهديدها نجح بالفعل في جذب انتباه وزير الصحة آنذاك، حاتم الجبلي، الذي طلب منها، في ٢٤ يونيو ٢٠١١، أن تقدم قائمة بطلبات الممرضات ووعده بالبت فيها، إلا أنه لم يحدث أي تقدم يذكر إلى الآن.

واحتجاجاً على تجاهل وزير الصحة لمطالبهن، نظمت ممرضات المستشفى في ٢٦ يونيو ٢٠١١ مسيرة من المستشفى حتى مبنى المحافظة سيراً على الأقدام لمسافة تقرب من ٤ كيلو في محاولة لتوصيل مطالبهن إلى المحافظ. وفي حين أن قوات الأمن لم تتدخل في الوقفة التي نظمت في الثالث من نفس الشهر، إلا أن قوات الأمن المركزي اعترضت المسيرة لمبنى المحافظة في هذا اليوم. ونقول "سارة" أنه في حين أنها شخصياً لم تتعرض لأي اعتداءات، إلا أن العديد من الممرضات الأخريات تعرضن للضرب والسب على أيدي قوات الأمن. ولم يستطع باحثو "نظرة" الوصول لهؤلاء الممرضات، حيث أعربت سارة عن عدم رغبتهن في التحدث عن هذه التجربة الصعبة.

ولا يتوافق وضع الممرضات وأجورهن المتدنية مع حقيقة أنهن يمثلن عصب الخدمة الطبية في مصر. فوفقاً لإحصائيات وزارة الصحة لعام ٢٠٠٩، تصل أعداد الممرضات إلى ١٢٠ ألف ممرضة وتشكل خريجات مدارس التمريض (نظام ثلاث سنوات) ٩٥.٥% من القائمات بالعمل في التمريض، في حين أن نسبة الفنيات ٣% من القائمات بالعمل والمشرفات ٢.٢%. ووفقاً لـ "سارة عبد الفتاح ابراهيم"، الممرضة في مستشفى شبين الكوم التعليمي، فإن احتجاجات الممرضات بدأت منذ خمس سنوات احتجاجاً على الأجور المتدنية للغاية. فعلى سبيل المثال، تتقاضى الممرضات في مستشفى شبين الكوم التعليمي ٩٥ قرشاً مقابل وردية عمل ١٢ ساعة، ولا يتلقون أي حوافز في حين أن الممرضات اللواتي يعملن في مديرية الشؤون الصحية التابعة لوزارة الصحة يتلقون حوافز بنسبة ٢٥%، وأحياناً ٣٠%، من أجورهن الأصلية.<sup>١٨</sup> وتقول سارة<sup>١٩</sup> أنها شاركت في العديد من الوقفات الاحتجاجية للمطالبة برفع أجورهن لتتساوى على الأقل مع أجور الممرضات التابعات لوزارة الصحة، وكانت الإجابة من الوزارة أنهن غير تابعات لوزارة الصحة، الأمر الذي تستغربه سارة ويدفعها للتساؤل عن الجهة التي تتبع لها. وكانت الإجابة أنهن لا يتبعن وزارة الصحة لأن المستشفى هي مستشفى تعليمية تابعة للهيئة العامة للمستشفيات التعليمية، ولا تعلم سارة إلى أي وزارة تتبع هذه الهيئة.

ونظمت ممرضات المستشفى وقفة احتجاجية في ٣ يونيو ٢٠١١، وكانت إحدى مطالبهن صرف الحوافز التي قررتا وزارة الصحة، والهيئة العامة للمستشفيات الجامعية بنسبة ١٥٠%. ولم يطبق هذا القرار عليهن نظراً لعدم تبعيتهن لوزارة الصحة. وقادت سارة ٦٠

## ٣. المعلمات

على عكس جميع المجالات التي تمت تغطيتها في سلسلة الأوراق، فإن مجال التعليم ليس له تاريخ طويل من المشاركة في المجال العام في مصر، فكانت بدايات انخراط المعلمين والمعلمات في احتجاجات حدث في أواخر عام ٢٠٠٦ احتجاجاً على تدني الأجور، وعدم تعيين المعلمين بالمدارس التي يعملون بها. ووفقاً لـ "هالة طلعت"،<sup>٢٠</sup> عضوة اللجنة النقابية لاتحاد المعلمين المصريين المستقل بالحيزة، فإنه قبل الثورة في ٢٥ يناير ٢٠١١، كانت تحركات المعلمين محدودة، حيث لم تكن لها نجاحات تذكر سوى تغيير أحد بنود مشروع الكادر الذي يقضي بتحويل المعلمين الراسبين في امتحانات الكادر إلى مهام إدارية، حيث نجحت احتجاجات المعلمين في تقديم تعديل يسمح للمعلم الراسب بالانضمام للامتحان مرة أخرى.

تأسس اتحاد المعلمين المصريين المستقل في عام ٢٠١٠ ويضم، إلى الآن، ٥ لجان فرعية مشهورة بخمس محافظات، حيث تشغل "هالة" منصب نائب نقيب لجنة الحيزة. وتسعى اللجان الفرعية للدفاع عن حقوق المعلمين، مثل الحق في بيئة تعليمية صالحة، وفي أجور لائقة، كما تقدم اللجان الفرعية مساعدات قانونية للمعلمين متى احتاجوا. وعلى عكس نقابة المهن التعليمية، التي تم تأسيسها في عام ١٩٥٥، والتي كانت دائماً تحت سيطرة النظام الحاكم، والتي لم تجر فيها انتخابات لمدة ١١ عاماً ولم يكن لها أي دور في الدفاع عن المعلمين وتمثيل مصالحهم، جاءت فكرة اللجان النقابية لتصلح من الحال السائد قبل الثورة. فوفقاً لـ "هالة طلعت"، تمثل اللجان النقابية حلاً عملياً لمشاكل المعلمين، حيث أن الفكرة وراء إنشائها هو بناء لجان "موقعية" متواجدة بالمدارس بشكل عملي وعلى دراية كاملة بالمشاكل الخاصة التي تواجه المعلمين في محافظاتها. ونقول "هالة" أن اللجان هي تنفيذ

عملي لفكرة العمل النقابي، وتمثل خطوة مبدئية يتمكن المعلمين فيما بعد من إشهار اتحاد المعلمين بشكل قانوني كإطار تنسيقي بين هذه اللجان.

ووفقاً لـ "هالة"، فقد نجحت هذه اللجان بالفعل في حشد أكبر وقفه احتجاجيه عرفها المجال التعليمي بمصر في ١٠ سبتمبر ٢٠١١ أمام مقر مجلس الوزراء، حيث شارك ما يقرب من ٣٥ ألف معلم ومعلمة من محافظات مختلفة، مطالبين بتطوير التعليم ومستوى المعلم. وتقول "هالة" أنه على الرغم من نشاطها في اللجنة الفرعية، إلا أن النظرة العامة للمرأة المعلمة أنها غير فاعلة. ففي وقفة ١٠ سبتمبر ٢٠١١، على سبيل المثال، لم يقبل المعلمون أن تقودهم معلمات في الهتاف وانحصر تعاملهم مع المعلمات في محاولة "حمايتهن". وبعيدا عن الوقفات الاحتجاجية، تقول "هالة" أن الاعتقاد بعدم فاعلية المعلمات يمتد إلى تقسيم اللجان الفرعية، حيث نادراً ما تتضمن أي لجنة وجود معلمات، فكان عليها أن "تحارب" حتى تستطيع إقناع المعلمين بأنها قادرة على أن تكون نائبة نقيب لجنة الحيزة. فمثل جميع المدافعات عن حقوق الإنسان، توجه لـ "هالة" على الدوام أسئلة من نوعية، "كيف يكون لديها الوقت للتنسيق بين عملها وبيتها وعملها الثاني في اللجنة الفرعية؟" أو "أليس كافياً أن لديها وظيفة أساسية تشغلها عن بيتها؟ لماذا تبحث عن مسؤولية أخرى؟". وكنائبة للنقيب، يستلزم على "هالة طلعت" أن تسافر إلى محافظات أخرى فنقول إنها دائماً ما تواجه احتجاجات من زملائها من المعلمين الذين يرفضون أن "يأخذوها معهم"، متعللين بعدم معرفتهم بالوضع الأمني الذي من الممكن أن يستلزم عليهم حمايتها. تقول "هالة" أنها في صراع دائم لإثبات أنها أكثر أحمية منهم بالسفر، حيث كانت واحدة من الست أفراد الذين أسسوا لجنة الحيزة، وأنها تستطيع أن تحافظ على سلامتها، وأنها لا تحتاج أي حماية من أي نوع. وتقول "هالة" أنها ترى أن اعتراض المعلمين الدائم غير مفهوم، خاصة أن

السن، القيمة التي ظهرت في حالة الدفاع عن الرئيس السابق حسني مبارك لأنه "قد أبوك وجدك"، يكون من السهل تخيل التحديات التي تواجه الشباب في إقناع "كبار السن" بالمشاركة في التظاهرات. وفي حين أن أمنية لم تواجه أي انتقادات لمشاركتها في الوقفة الاحتجاجية الخاصة بالمعلمين، إلا أنها واجهت الكثير من الانتقادات لمشاركتها في الثورة.

فبسبب وجودها في ميدان التحرير، لم يكن لدى أمنية الوقت، في أحيان كثيرة، للعودة إلى بيتها قبل الذهاب إلى المدرسة. وبوصولها إلى المدرسة، كان من الواضح من مظهرها أنها لم تبدل ملابسها من فترة طويلة، الأمر الذي كان يدفع المعلمين لمسائلتها ان كان "يصح" لـ"بنت" مثلها ان تبيت خارج بيتها، متسائلين "ماذا تفعل البنات وسط الرصاص؟"

وعلى الرغم من كون قطاع المعلمين قطاع "راكدا"، وفقا لوصف "أمنية"، من حيث عدم تنظيمه، تاريخيا، لوقفات احتجاجية واعتصامات كقطاعات أخرى، إلا أن الملاحظ أن نشاطه بدأ في الازدهار بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١. وتتفق "إيمان حافظ" مع "أمنية" في هذا الشأن وتضيف أن معظم المشاركين في احتجاجات المعلمين لم يكن لهم أي نشاط نقابي من قبل، كما اختلفت أيضا بعد الثورة. ففي حين ان تركيز مطالب المعلمين كانت على إصلاح الاجور، تنوعت مطالبهم الآن للتركيز على اصلاح المنظومة التعليمية لصالح، ليس المعلم فقط، وإنما الطالب ايضا. وتتفق في هذا "إيمان حافظ" مع "شيماء مسلم"، الطبيبة بمستشفى العباسية، حيث تقول الاولى ان القطاع التعليمي اصبح هو الاخر مثلا مصغرا لمصر، التي أصبح الطلب الأساسي فيها هو تغيير منظومة الفساد قبل أي شيء آخر.

اللجنة معظمها من المعلمات، لانشغال المعلمين بإعطاء الدروس الخاصة وأن المعلمين الذين يحضرون لقاءات خاصة تنظمها اللجنة ليس لهم الحق في أن يحددوا ما اذا كان لنقابة اللجنة الحق في المشاركة في الفعاليات التي تنظمها، كالسفر إلى محافظات أخرى من عدمه.

وتتشابه تجربة "هالة طلعت" مع تجربة "إيمان حافظ"،<sup>٢١</sup> إحدى مؤسسي اللجنة الفرعية للمعلمين بالجيزة. فوفقا لإيمان، كانت ردة الفعل الغالبة عندما حاولت حشد المعلمين من مدرستها للمشاركة في الوقفة الاحتجاجية في ١٠ سبتمبر ٢٠١١ هو استنكار مشاركتها هي شخصيا، حيث كان المعلمون يسألونها عما ستفعل إذا ما تعرضت قوات الامن للوقفة الاحتجاجية واستخدمت العنف. وعندما كانت إيمان تجيب أنها تستطيع أن تواجه قوات الأمن، فكانت التعليقات تبدأ دائما بعبارة "أصل انتي ست (امرأة)". وواجهت أمنية،<sup>٢٢</sup> المعلمة في إحدى مدارس القاهرة، والتي شاركت في الوقفة الاحتجاجية في ١٠ سبتمبر ٢٠١١، تحديات مشابهة لتلك التي تعرضت لها "هالة طلعت" و"إيمان حافظ". فعلى الرغم من ان أمنية ليست عضوة في أي من اللجان الفرعية، إلا أنها حاولت أن تحشد المعلمين في المدرسة التي تعمل بها كي يشاركوا في الوقفة. وتقول "أمنية" أنه على الرغم من استطاعتها إقناع بعض المعلمين، إلا ان ردة الفعل التي كات تواجهها عادة هي عدم الاهتمام، حيث كان يقول لها الكثير من المعلمين انها "عيلة" لا تفقه شيئا، نظرا لانها تبلغ ٢٦ عاماً، مما يوضح أحد المصاعب التي تواجهها المدافعات ذوات العمر الصغير، حيث يكون صغر سنهن عاملا يؤثر على مصداقيتهن. ففي مجتمع يكرس توقيير واحترام كبار

## الفصل الثاني: الطالبات

وتقول "فاطمة" أنه كان من الملاحظ في تظاهرات أكاديمية أخبار اليوم تحديداً دور الطالبات الكبير، حيث أخذن بزمام الأمور في كثير من المظاهرات لتشجيع زملائهم الطلبة للانضمام إليهن. وتشير "فاطمة سراج" إلى ظاهرة مثيرة للاهتمام في حالة اعتصامات "أكاديمية أخبار اليوم" حيث برر الطلاب الذين قدموا اعتذاراً رسمياً قرارهم بأنهم "مشغولون" بمسؤوليات كثيرة، مثل الخدمة العسكرية، في حين ان المتظاهرات اللواتي شجعن على الإعتصام ورفضن الاعتذار لديهن رفاهية الاختيار، حيث لا يشغلن التفكير في الخدمة العسكرية. وفي أحيان أخرى تقول "فاطمة سراج" أن الطلبة كانوا يدعون أن الطالبات المشاركات "فاضيين" ويردن الظهور بمظهر "ثوري" أمام وسائل الإعلام، الأمر الذي تؤكدته الطالبة "فرح إيهاب"،<sup>٢٤</sup> حيث قال لها إحدى الطلبة الذين وافقوا على الاعتذار أن لديه مسؤوليات تنتظره بعد الجامعة، كالزواج والالتحاق بالجيش، في حين أنها "بنت ماورهاش حاجة". وتقول فرح أنه في محاولة منه لتشويه صورة الطالبات المشاركات في التظاهرات، ظهر "أحمد زكي بدر" في برنامج العاشرة مساءً يتساءل "كيف يوجد فتيات في الجامعة يسهرن خارج بيوتهن لما بعد الـ ١٢ مساءً وأصواتهن عالية !

وكانت هدير جمال<sup>٢٥</sup> الطالبة الوحيدة التي رفضت أن تقدم اعتذاراً لأنها رأت انها كانت تمارس حقها في التعبير عن رأيها، ولم تتسبب في أي أذى لـ "أحمد زكي بدر" في ممارستها لهذا الحق. وقد رفعت "هديل" دعوى قضائية عبر "مؤسسة حرية الفكر والتعبير" أمام محكمة القضاء الإداري للطعن على قرار "أكاديمية أخبار اليوم" بحرمان "هدير" من الدراسة لمدة عامين دراسيين. وبالفعل نالت حكماً قضائياً لصالحها، في ١٦ يناير ٢٠١٢، يقضي بوقف قرار حرمانها من الدراسة. وما زالت "هدير" تواجه تعسفاً من إدارة الجامعة

وقال لـ "فاطمة سراج"، المحامية في مؤسسة حرية الفكر والتعبير، تتشابه مطالب الطلاب والطالبات في جميع الجامعات، حيث تتمحور حول إقالة الرؤساء والنواب والعمداء والوكلاء، مطالبة باختيارهم بالانتخاب الحر؛ ووضع لائحة طلابية جديدة؛ ووضع قانون جديد لتنظيم الجامعات؛ وحل الاتحادات الطلابية؛ وطرد الحرس الجامعي. ووفقاً لفاطمة سراج،<sup>٢٦</sup> بدأت مشاركة الطالبات في مظاهرات الجامعات بعد الثورة، حيث تقول أن المرة الأولى التي ترفع فيها المؤسسة قضية مرتبطة بمظاهرات الجامعات لطالبة كان بعد ثورة ٢٥ يناير التي أدت للإطاحة بالرئيس السابق حسني مبارك.

وكان للطالبات دور كبير في مظاهرات أكاديمية أخبار اليوم في شهر أكتوبر ٢٠١١. ويرجع سبب المظاهرات، التي بدأت في ١٥ أكتوبر، إلى احتجاج الطلاب على قرار تعيين "أحمد زكي بدر"، وزير التربية والتعليم في عهد الرئيس السابق "محمد حسني مبارك"، لمنصب عميد الأكاديمية. وتقول "فاطمة سراج" أن الطلبة اعتصموا أمام مكتب "زكي بدر"، الأمر الذي دعاه لتحرير محضر ضد عشرة من الطلبة متهماً إياهم بالتعدي عليه بالضرب؛ من بينهم أربعة طالبات. وقرر "زكي بدر"، أيضاً، فصل عشرة طلاب لمدة عامين، وأبدى استعداداً للعودة عن قرار الفصل إذا ما قدم له الطلاب العشرة اعتذاراً رسمياً. وبالفعل قدم له تسعة من الطلبة الاعتذار المطلوب، إلا طالبة واحدة، وهي "هدير جمال"، الطالبة بالفرقة الثالثة بالأكاديمية. وإن كانت طالبة أخرى، وهي "فرح إيهاب" قد رفضت في البداية ان تعتذر وقدمت الاعتذار لاحقاً مراعاة لظروف والدتها الصحية، حيث كان فصلها سبباً لأزمة نفسية لوالدتها، الأمر الذي دفعها للاعتذار.

بالقراءة عن "حسن البنا"، مؤسس حركة الإخوان المسلمين، قائلاً أنه يعرف أنها بدأت تقرأ "كتباً مختلفة" في الآونة الأخيرة. وتقول "هدير" و"فرح" أن بدر يحاول إرهابهما حتى لا ينظمن أو يشاركن في اعتصامات ضد بدر مرة أخرى، مستخدماً لهذا الغرض، ليس فقط مراقبتهما اليكترونياً، لكن التلميح أيضاً بأنهن يشاركن في أعمال منافية لآخلاق "البنات المحترمات"، مثل مهاجمته واستخدام "الفاظ نابية"، على حد قوله، في حديث فرح مع أصدقائها، الأمر الذي لا تعرف الأخيرة إلى ما يستند إلى الآن، وان كانت تعرف انها اساليب للعقاب والارهاب حتى لا تفكر في المشاركة في اي عمل ضد بدر في المستقبل.

وفي إعتصام جامعة القاهرة الذي كان يهدف لرحيل رئيس الجامعة، الدكتور "حسام كامل"، وبعض عمداء الكليات المحسوبين على النظام السابق، مثل عميد كلية الإعلام وعميد كلية التجارة في مارس ٢٠١١، شاركت الطالبات في المظاهرات أما عندما جاء الأمر للاعتصام، تقول فاطمة سراج، أن الطلاب اعترضوا في البداية على مبيت الطالبات. ولكن مع إصرار الطالبات على حقهن في المبيت، اختفى، تدريجياً، إعتراض الطلبة. ووفقاً لـ "خلود صابر"<sup>٢٦</sup> المعيدة في كلية آداب بجامعة القاهرة، نشب جدال بين الطالبات والطلبة حول موضوع مبيت الطالبات في الاعتصام، ففي حين أن بعض الطالبات كانوا ينوون المبيت، دفعهن الجدل القائم إلى التفكير في نظرة "الناس" لهن إذا باتوا في الاعتصام. وتقول "خلود" أنهن عندما رأوهن تقدم علي المبيت وتجادل الطلبة الراضين لهذا، تشجعت الطالبات على التمسك بالاعتصام، حيث انضم إليها ١٠ بنات في أول يوم. وتقول "خلود" أنه في أوقات كثيرة كانت الطالبات يقولون لها أن وجودها بينهن سيساعدهن على تحدي نمط التفكير الراض لوجودهن. ووفقاً لها أنه مع إصرار الطالبات على المبيت، اختلف منطق الرفض من فكرة أنه لا يصح ل"بنات" المبيت وحدهن في نفس المكان مع "أولاد"، إلى فكرة أن وجد الطالبات يمثل قلقاً أمنياً. فمع انتشار إشاعة دخول البلطجية في الليل

ومن "أحمد زكي بدر" شخصياً عقاباً على مشاركتها في تظاهرات الأكاديمية. فبسبب غيابها عن الدراسة حتى صدور حكم القضاء الإداري، لم تلحق بامتحانات ثلاث مواد. وعندما قدمت استكمالاً لـ "زكي بدر"، رفض السماح لها بدخول الامتحانات الثلاث قائلاً انه سينتظر نتيجة التحقيقات في البلاغات التي قدمها ضد العشرة طلاب، وهي بلاغات تتهمهم بالتعدي عليه بالضرب. ونظراً لأنها طالبة الوحيدة التي لم تعتذر له، فما زالت البلاغات قائمة ضدها هي فقط. كما تخضع هديل وفرح (على الرغم من اعتذار الأخيرة) لإرهاب نفسي من قبل "زكي بدر" شخصياً، حيث أكدت الاثنتان أنه يراقب حساباتهما الشخصية على المواقع الاجتماعية فيسبوك وتويتر ويحاسبهن على ما تكتبن في هذه المواقع. واتضح لهن مراقبة "زكي بدر" لهن في مقابلة هدير معه عندما قدمت الاستشكال بشأن طلبها أن تخضع للامتحانات الثلاثة المذكورة سابقاً. فخلال الاجتماع، الذي حضرته صديقتها فرح إيهاب معها، سألهن "زكي بدر" عن السبب الذي يدفعهن لسبه على حساباتهن على الفيسبوك. وعندما أكدتا أنهن يهاجمن ادارة الأكاديمية ولم يقوموا بسبه إطلاقاً وسألته عن مثال للسباب الذي يتهمهن به، رفض أن يجيب على السؤال. وبالإضافة إلى هذا، أكد لهما "بدر" أن ما يقوم بكتابته على الفيسبوك وتويتر "كلام خارج ميصحش بنات تكتبه". ومجدداً، عندما سألتاه أن يوضح ماذا يقصد ب"كلام خارج"، رفض أن يجيب. وعندما استخدمت هدير حسابها الشخصي على موقع تويتر في إحدى المحاضرات، أخذ "بدر" قراراً بغلق شبكة الإنترنت اللاسلكية في الأكاديمية كلها.

تقول "فرح إيهاب" أن "أحمد زكي بدر" لا يراقب حساباتهما على مواقع التواصل الاجتماعية فقط، وانما يراقب أيضاً كل تحركاتهما في الأكاديمية، فقال لها في نفس الاجتماع الذي حضرته مع صديقتها "هدير جمال" بأنها تستخدم "ألفاظاً" في كلامها مع أصدقائها في الجامعة لا يصح أن تقولها "بنات"! كما ألمح أنه يعرف بأنها بدأت بالاهتمام

طريقة للتعبير عن فكرة أنهن طالبات "محترمت" حتى لو كن بيتن خارج بيوتهن للمشاركة في الإعتصام. وأكدت "خلود صابر" على استخدام هذه الإستراتيجية من قبل الطالبات، وإن كانت ترجعها إلى التواجد المكثف ل"نساء الإخوان" في بداية الإعتصام. وإن كان فهم "خلود صابر" صحيحا، فإنه يشكل حالة مهمة للخلافات بين المدافعات عن حقوق الإنسان وفي تعاملهن مع القيود المجتمعية التي تعارض وجودهن، حيث وضعت "خلود" نفسها في موقف مخالف مع "نساء الإخوان". ففي حين أن "خلود" اختارت أن تناقش الطلبة في رفضهم، وقالت أن "نساء الإخوان" اختاروا أسلوبا "أكثر تدينا" في مقاومة مفهوم أن المرأة التي تبيت خارج بيتها هي امرأة "غير محترمة".

وكان للطالبات الدور الأكبر في الإضراب الذي نظمه العشرات من طالبات الأزهر في أكتوبر ٢٠١١ تضامنا مع الإضراب العام الذي دعى له عدد من الاتحادات الطلابية للمطالبة برحيل المجلس العسكري، وفقا لفاطمة سراج. ولم يستجب الطلاب "البنين" للدعوة للإضراب على الإطلاق. وفي اليوم الثاني، استمر العشرات من الطالبات في المشاركة، داعين الطلاب للمشاركة في الإضراب. ومن المثير للاهتمام ملاحظة الفروقات بين اعتصام جامعة القاهرة في مارس ٢٠١١، ونظيره في كلية الطب البيطري بجامعة المنصورة في أبريل ٢٠١١، حيث تضمنت المطالب تخفيض أسعار الكتب الجامعية، توفير وسائل نقل آمنة لطالبات الفرقتين الرابعة والخامسة من وإلى مستشفى الطب البيطري بقرية شها التي تبعد عن الحرم الجامعي، تعديل نظام الدراسة ليوئم نظام الجودة، وإقالة عميد الكلية.<sup>٢٨</sup> ففي حين أن المتظاهرات في جامعة القاهرة واجهن صعوبات في المشاركة في الاعتصام في البداية، إلا أنهن إستطعن أن يشاركن في نهاية الأمر. أما في اعتصام كلية الطب البيطري بجامعة المنصورة، فنقول "فاطمة سراج" أن فكرة مشاركة الطالبات في الاعتصامات لم تكن مطروحة من الأساس، حيث كانت الطالبات تشاركن في المظاهرات

لل هجوم على الطلبة، طالب المعتصمون الطالبات بالرحيل بدعوى أنه إذا ما هجم البلطجية بالفعل، سيمثلون "مسؤولية"، إذ سيستلزم على الطلبة حمايتهم من الهجوم.

مثل اعتصام جامعة القاهرة، نمودجا مصغرا لنظرة المجتمع المصري للمدافعات. فمن ناحية، يمثل خروجهن من بيوتهن للمشاركة في المجال العام تحديا لمنظور أبوي يرسم صورة محافظة للمرأة ودورها الصحيح. ووفقا لخلود، أعطتها إحدى الطلبة كتيبيا عن الحجاب في إحدى أيام الاعتصام، الأمر الذي يشير إلى النظرة إلى المعتصمات على أنهن تحدين نمط الفكر السائد عن "المرأة المحترمة". وتمثل هذه الأفكار قيودا اجتماعية—وعرفية تفرض على المدافعات وتعيق نضالهن. وعندما تفشل مساعي تقييد المدافعات بدعوى احترام الحدود التي تنص عليها "التقاليد"، يتم اللجوء إلى أفكار تقليدية عن ضعف المرأة واحتياجها الدائم للحماية من الرجال، فتمثل حملا ثقيلًا بهذا الاعتماد المفترض على الرجل. وبجانب الاعتماد على الفكرة النمطية للمرأة الضعيفة التابعة، لعب أيضا مفهوم "الرجل" دورا هاما في إعتصام الجامعة، حيث زعم الطلبة أن فكرة أنهم "رجال" تفرض عليهم دور الحماية، الذي يدفعهم بدوره لفرض قيود على أدوار الطرف "الأضعف"، في هذه الحالة، على دور المدافعات. وتمثل الدعوة إلى التدين جزء آخر من دور الحماية. فبجانب حمايتهم جسديا من "البلطجية" يكون من المستحب أيضا محاولة حماية النساء من العقاب الآلهي بدعوتهم إلى الدين.

ومن المثير للاهتمام ملاحظة صور الاعتصام التي نقلتها وسائل الإعلام، مثل جريدة اليوم السابع،<sup>٢٧</sup> حيث تنقل صورا للطلبة مفترشين الأرض على بطاطين، في حين أن الطالبات يجلسون بعيدا عن الطلبة ويقرؤون القرآن الكريم. ويمثل اختيار الطالبات المعتصمات قراءة القرآن الكريم في الاعتصام أسلوبا للتغلب على الاعتراض على مشاركتهن؛ بمثابة

الصعوبة التي تواجه النساء لا تكمن ببساطة في رفض خروجهن إلى المجال العام بصورة عامة، ولكن إلى نطاق المجال العام الذي يمثل الخروج إليه تحدياً لعلاقات القوى. تمثل فكرة علاقات القوى مبدأ هاماً في خطاب النوع الاجتماعي، حيث تتمثل علاقات النوع الاجتماعي في علاقات قوى تركز دونية النساء. ففي حالة الطالبات، ينظر لخروجهن إلى المجال العام للالتحاق بالجامعات خروجاً "إيجابياً"، حيث أنه يهدف لطلب العلم في حين أن الخروج للتظاهر ينظر إليه على أنه خروجاً "سلبياً" لأنه سيتضمن احتكاكات عنيفة، لا دور للنساء فيها، أو انتهاكات جنسية تجلب العار للأسرة. يكمن دور المجتمع الأبوي وعلاقات القوى التي يتضمنها، إذاً، في القدرة على فرض الآراء السالف ذكرها حول الأدوار الملائمة للنساء، فلا يتم فرض هذه الآراء على النساء فقط، ولكن تكمن القوة أيضاً في النجاح في تحديد ماهية الخروج "الإيجابي" و "السلبى" للمجال العام.

ويرحلن جميعاً من حرم الجامعة في الخامسة مساءً. ويرجع الاختلاف في المشاركة النسائية إلى الإختلاف القائم بين القاهرة والمحافظات. ففي حين أن الطالبات إستطعن المشاركة في الإعتصامات في القاهرة، يكون الأمر أكثر صعوبة في المحافظات، حيث يكون على المدافعات مواجهة مجتمعات تتسم بأفكار أبوية مترسخة يكون من الصعب تحديها.

وتبرز الفروق بين القاهرة والمحافظات ظاهرة أخرى ربما يبدو للوهلة الأولى أنه من الصعب تفسيرها. ففي حين أن أولياء الأمور عادة ما يتقبلون فكرة سفر بناتهن للتعلم خارج محافظاتهن، أو قراهن، في حين أن فكرة خروج بناتهن للتظاهر تقابل بالرفض. على نفس الوتيرة، في حين أن السيدات اللواتي يعشن خارج بيوتهن للدراسة لا يواجهن نظرة دونية من المجتمع أو اتهام أنهن غير محترمات لعدم ملازمتهن للبيوت. يظهر هذا الاختلاف أن



## الفصل الثالث: العاملات

### ١. قطاع الصناعة

تعترف الدول الأطراف في هذا العهد بما لكل شخص من حق في التمتع بشروط عمل عادلة ومرضية تكفل على الخصوص:

(أ) مكافأة توفر لجميع العمال، كحد أدنى:

١. أجراً منصفاً، ومكافأة متساوية لدى تساوى قيمة العمل دون أي تمييز...

كما تكفل المادة ٨(أ) من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية الحق في إنشاء والانضمام إلى نقابات. وتعد منظمة العمل الدولية وكالة متخصصة لدى الأمم المتحدة تم إنشاؤها بناء على الحاجة إلى كيان مستقل يضمن أن التنمية الاقتصادية والعولمة لا يتقدما على حساب حقوق الإنسان. وبارتكاز عملها على مبدأ أن استقرار السلام في العمل عنصر لا غني عنه لرخاء العالم، وأسست المنظمة معايير متصلة بحقوق العمال تتضمن الحق في التجمع، والمفاوضة الجماعية، تكافؤ الفرص والمساواة في المعاملة. ولذا يعد النضال من أجل حقوق العمال نضالاً حقوقياً نظراً لأنه يهتم بمجموعة من الحقوق المتضمنة في حقوق الإنسان، وهي الحقوق الاقتصادية والاجتماعية. ويعد مجال النضال من أجل حقوق العمال من أبرز مجالات الدفاع عن حقوق الإنسان الذي كان للعاملات دور متميز فيه.

ويمثل تدني الأجور احد أهم الاسباب التي تدفع العاملين بمجال الصناعة في مصر إلى تنظيم مظاهرات ووقفات احتجاجية. فوفقاً لـ "وداد الدمرداش"<sup>٣١</sup> العاملة بمصنع الغزل والنسيج بالمحلة الكبرى والتي برزت كقيادية عمالية أثناء إضراب عام ٢٠٠٦، قامت

تعد العاملات من الفئات المشمولة تحت مظلة المدافعات عن حقوق الإنسان لمشاركتهن بشكل واضح في محاربة الانتهاكات الحقوقية التي تعرض، وما يزال يتعرض لها، العمال. ولم ينجح النضال من أجل حقوق العمال في تحقيق بعض الانتصارات للعمال فقط، وإنما ساهمت الحركة العمالية أيضاً في تنمية حركة حقوق الإنسان في مصر بشكل عام. وقد كانت إضرابات المحلة عام ٢٠٠٨<sup>٢٩</sup> من العلامات الفارقة في تاريخ النضال من أجل حقوق العمال والتي ظهر فيها دور العاملات بشكل واضح. وتعد حقوق العمال جزءاً لا يتجزأ من المظلة العامة لحقوق الإنسان؛ فوفقاً للمادة ٢٣ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (١٩٤٨):

(١) لكل شخص الحق في العمل، وله حرية اختياره بشروط عادلة مرضية كما أن له حق الحماية من البطالة.

(٢) لكل فرد دون أي تمييز الحق في أجر متساو للعمل.

(٣) لكل فرد يقوم بعمل الحق في أجر عادل مرض يكفل له ولأسرته عيشة لائقة بكرامة الإنسان [...]

(٤) لكل شخص الحق في أن ينشيء وينضم إلى نقابات حماية لمصلحته

ووفقاً للمادة ٧ من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية (١٩٦٦)<sup>٣٠</sup>:

طلبهم ببدل غذاء، نظراً للغلاء الشديد، بالرفض. تقول "وداد" أن العمال فوجئوا عند خروجهم من المصنع بمجموعة من الشباب ينظمون مسيرة للتضامن معهم وتفاعلت بتعامل قوات الأمن مع المسيرة، الذي كان عنيفاً جداً، حيث تم استخدام الغاز المسيل للدموع ضد المتظاهرين، كما شهدت هي على وقائع دهس لبعض الشباب المشاركين بسيارات الشرطة في المسيرة واستخدام للرصاص الحي من قبل قوات الشرطة ضد المشاركين في المظاهرة. ووجه أحد الضباط تهديداً بالضرب لـ "وداد" إذا لم ترجع إلى بيتها. فلم تستجب لتهديد الضابط وتحدثته أن بضربها. وفي ظل هذا التصعيد، تدخل "صول" شرطة تعرف على وداد وجذب الضابط ليبعده عنها.

وفي حين أن "وداد الدمرداش" تعرضت للتهديد بالضرب، كانت الانتهاكات التي تعرضت لها أمل السعيد،<sup>٣٢</sup> العاملة بمصنع الغزل والنسيج بالمحلة وإحدى القيادات العمالية بالمصنع، أكثر عنفاً، وإن تدرج العنف الذي تعرضت له من جزاءات إلى تعد بالضرب والتحرش الجنسي. وكان لأمل دور هام في نجاح الوقفة التي نظمت في أكتوبر ٢٠٠٨ بعد إعلان الجمعية العمومية لشركة الغزل والنسيج بالمحلة عن خسائر تقدر بـ ١٤٤ مليون جنيه، على الرغم من إسقاط ديون على الشركة بما يقرب من مليار جنيه عقب إضراب العمال في ديسمبر ٢٠٠٦، الأمر الذي دفع الحكومة آنذاك لانتداب مفوض عام لتصفية الشركة وبيعها للقطاع الخاص. وكانت "أمل" من أسباب إنجاح الوقفة، حيث ذهبت للعمال بنفسها لتشجيعهم على الانضمام للوقفة. لكنها تفاعلت بتوقيع جزاءات مالية ضدها واستدعاها المفوض العام، عارضا عليها راتب أكبر إذا توقفت عن دعوة العمال للتظاهر، وهو العرض الذي رفضته. وفي أثناء الوقفة، تعرضت للسباب من أفراد أمن الشركة. وفي اليوم التالي، اعترضها، أثناء دخولها من بوابة المصنع، عاملان (نقول أنهم يتبعون المفوض العام) تعرضوا لها بالسباب وهددوها بالاغتصاب واستطاعوا أن يجردوها من غطاء رأسها

أغلبية الاضرابات والاعتصامات للمطالبة بحقوق العمال المادية، سواء كانت المطالبة بأرباح مستحقة أو المطالبة بأجر عادل. فقد قام اضراب ٤ ديسمبر ٢٠٠٦، على سبيل المثال للمطالبة بتنفيذ قرار رئيس الوزراء السابق رقم ٤٦٧ لسنة ٢٠٠٦، والذي جاء به "يزاد الحد الأقصى لما يخصص للعاملين طبقاً لأحكام قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٤ المشار إليه من ١٠٠ جنيه إلى ما يعادل مرتب شهرين من الراتب الأساسي، وذلك اعتباراً من أرباح السنة المالية ٢٠٠٥/٢٠٠٦"، وهو القرار الذي أهملت إدارة مصنع الغزل والنسيج تنفيذه. وقالت "وداد" بان أقصى حوافز كانت تصرف للعمال كانت ٨٩ جنيهها بينما كان يحصل آخرون على حوافز ٤٠ جنيهها. وكانت مشاركة العمال قوية في الإضراب هذا العام، حيث وصلت أعداد العمال المشاركة إلى ٢٥ ألف عامل حرصوا خلال الإضراب على ألا تحدث أي أعمال تخريب في المصنع. ونجح الاضراب بالفعل وتمت الاستجابة لطلب العمال. وتقول "وداد" أن العمال ازدادوا حماساً بعد أن رؤوا أن تنظيمهم من الممكن أن ينجح، الأمر الذي ساعدهم على المطالبة بعلاوة في سبتمبر ٢٠٠٧. نظراً لاجتماع ثلاث مناسبات -رمضان، والعيد، وموسم بداية الدراسة- في شهر واحد. وبعدها قوبل الطلب بالرفض، قرر العمال الاعتصام لمدة ٨ أيام كانوا يبيتون فيها بالمصنع على الرغم من صيامهم. أجريت بعدها مفاوضات تم الاتفاق على إثرها على رفع الأرباح السنوية إلى ١٣٥ يوماً. وحتى هذا الاعتصام، تقول وداد أن طريقة التعامل الأمني كانت تنحصر في التهديد والضغط النفسية وبالتعدي اللفظي على العاملات. ففي إضراب ٢٠٠٧، قالت "وداد" أن مخبراً يتبع أمن الدولة حاول فض اعتصام العاملات المشاركات بالترويج لكلام غير لائق (مش كويس) عن سمعتهن، خاصة اللواتي كن يبتن في المصنع.

وقد شهد التعامل الأمني مع الإضرابات العمالية تحولاً جذرياً في عام ٢٠٠٨، حينما أعلن العمال بمصنع الغزل والنسيج بالمحلة عن إضراب يبدأ في ٦ ابريل ٢٠٠٨ بعدما قوبل

فكرة نقل "وداد" للعمل كعاملة نظافة تمثيلاً لفكرة العقاب القائم على النظرة الاجتماعية المهينة لهذه المهنة، الأمر الذي أدركته ووداد، التي صرحت لـ "نظرة" أن النقل كان الهدف منه "إذلالها" وذلك بإجبارها على "مسح الحمامات". كما تم نقل أمل السعيد أيضاً إلى مهنة عاملة نظافة، وكان التعامل المهين بناء على المهنة التي تم نقلها إليها ملاحظ أيضاً في حالة أمل، حيث قالت لها مديرة الحضانة "انتوا هنا عاملات تمسحوا القصاري".

وفي شركة الحناوي للمعسل، كانت القيادة بلا منازع للعاملات، مثل "عائشة أبو صمادة"،<sup>٣٣</sup> التي قالت أن الحقوق المطالب بها كانت حقوق العمال المادية، حيث لم تصرف لهم العلاوات بحجة أن الشركة متعثرة، الأمر الذي لم يصدقه العمال. فلم يضرب العمال في مصنعهم بمدينة دمنهور فقط، بل أتوا للقاهرة ليعتصموا أمام وزارة القوى العاملة والهجرة، وكانت وزيرة القوى العاملة، آنذاك، "عائشة عبد الهادي" في ٢٠٠٦. تذكر "أبو صمادة" أنه في وقت الإضراب أمام وزارة القوى العاملة والهجرة، تم التعدي بالضرب على عدد من العاملات من قبل أفراد من أمن الدولة وتم فصل العديد منهن لمدة ٣ شهور. أما عائشة أبو صمادة، فتم اتهامها من قبل "عائشة عبد الهادي" ومساعدتها "ناهد العشري" بالتحريض على الاعتصام والإضراب وتم تجميد عضويتها في النقابة العامة لكي يتم تسهيل فصلها من قبل صاحب المصنع. وتم فصل عائشة من عملها بالفعل لمدة عامين في عام ٢٠٠٦ لتعود إليه في يوليو ٢٠٠٨. وعادت عائشة أبو صمادة لدورها القيادي في مصنع الحناوي، حيث تشارك في مفاوضات مع إدارة المصنع بشأن المستحقات المالية للعمال.

تتشارك شركة الحناوي للمعسل مع مصنع "كابو" في الاسكندرية (شركة النصر للملابس والمنسوجات) في عامل القيادة النسائية في المطالبة بحقوق العمال، وان كانت "إيمان محمود عبد الحميد شعبان"<sup>٣٤</sup>، النقابية ونائبة رئيس مجلس إدارة المصنع، ترجع حقيقة أن

(الحجاب) والجاكيت الذي كانت ترتديه. حدث هذا الاعتداء تحت مسمع ومرأى أفراد أمن المصنع، و تعرضت "وداد الدمرداش" في نفس الواقعة للسب والضرب والتهديد باغتصابها أمام زوجها وأولادها. وكرد فعل على الانتهاكات التي واجهتها أمل ووداد، نظماً ووقفاً احتجاجية أمام النقابة الفرعية لمطالبة وزيرة القوى العاملة آنذاك، عائشة عبد الهادي، للتدخل لحل مشاكل عمال المحلة. وفي الوقفة الاحتجاجية، اتجه عناصر من الأمن لزوجي ووداد وأمل يؤكدون لهم أن زوجتيهما تقيمان علاقات جنسية مع عمال المصنع. تتميز الانتهاكات التي واجهتها أمل ووداد بكونها انتهاكات لا تستهدفهن كنساء فقط، ولكن كنساء قيديات. ففي حين أن الانتهاكات التي واجهتها العاملات اللواتي يشاركن في المصانع تنحصر في نعتن بألفاظ نابية، تصاعدت الانتهاكات في التعامل مع أمل ووداد، فتهاجم الأولى ويتم تجريدها من غطاء رأسها والسترة التي ترتديها (الجاكيت)، وتعرض الاثنان لترويج إشاعات بانهما تقيمان علاقات جنسية مع عمال المصنع. ولا تتعرض المدافعات للتمييز وغيره من أشكال انتهاكات حقوق الإنسان على أساس النوع الاجتماعي فقط، وإنما يتعرضن للتمييز أيضاً بسبب أوضاع مثل الطبقة الاجتماعية. فيتضح تقاطع عاملات النوع الاجتماعي و الطبقة الاجتماعية في حالة ووداد، فعقابها لها على دورها في الاعتصامات والمظاهرات العمالية، تم نقلها في أكتوبر ٢٠٠٨ من عملها في قطاع الإنتاج للعمل كأمينة مكتبة في حضانة الشركة. وبعدها كسبت "وداد" قضية بعودتها إلى وظيفتها الأصلية وقضية أخرى بحقها في العلاوة السنوية، طالبتها الشركة بالعمل كعاملة نظافة. وإمعاناً في فكرة الإهانة كسبيل للعقاب، استخدمت مديرة الحضانة وسكرتيرتها الفاظاً نابية في التعامل مع ووداد ووصل الأمر إلى حد البصق عليها من قبل سكرتيرة الحضانة. ولا يخفى أن تعامل المديرية والسكرتيرة المهين مع ووداد لم ينبعث فقط من أنهم كانوا يتعاملون مع "عاملة نظافة"، وإنما مع عاملة في المقام الأول، المهنة التي يتم النظر إليها بنظرة دونية. وتمثل

بهن. هذا بالإضافة إلى قرار المصنع لإغلاق حضانة الأطفال بالمصنع، لتتعاقد مع مكان آخر دون المستوى. فقد تم إغلاق الحضانة كإجراء تعسفي في أغسطس ٢٠١١، نظراً لاعتصام العمال في الشهر ذاته للمطالبة بالتحقيق في فساد الإدارة، وصرف الأرباح السنوية المتأخرة منذ سنوات، وتعيين العمالة المؤقتة، والتحقق في بيع أراضي الشركة. ويتضح أن الانتهاكات المرتكبة في مصنع كابو ذات طبيعة جندرية نظراً للتكوين النسائي الكبير للعمال، فكاجراء عقابي على الاعتصام، على سبيل المثال، يتم اتخاذ قرار غلق الحضانة، علماً بان هذا الاجراء سيؤثر سلباً على غالبية العاملين في المصنع. تتصدى المدافعات مثل إيمان، إذا، لانتهاكات تحدث في سياق مكان عمل اغلبية عمالته من النساء فتتلون الانتهاكات بطبيعة العاملين فيه.

وتعد العاملات مثل "وداد الدمرداش"، و"أمل السعيد"، و"عائشة أبو صمادة" مدافعات عن حقوق الإنسان، إذا، لدفاعهن عن قطاعهن الخاص بحقوق العمال، فبمطالبتهن بوقف سياسات الخصخصة وتأثير سياسات الدولة على حياتهم، فهم يدافعون عن حق العمال في أجور مرضية وفي حقهن في التظاهر السلمي للمطالبة بحقوقهن، متحدين الاجراءات الأمنية المتعسفة ضد تجمع العمال سلمياً. ويتعرضن في سبيل الدفاع عن حقوق العمال لانتهاكات تتعلق، في المقام الأول بنوعهن الاجتماعي، حيث تتخذ القوات الأمنية منهج الاستفزازات ذات الطبيعة الجنسية، فيتم نعت العاملات اللاتي يبتن في المصنع أثناء الاعتصام بأنهن سيدات "غير محترمات"، على سبيل المثال، للطعن في مصداقيتهن كناشطات. وتمثل الاستفزازات الموجهة ضد الطبيعة الجنسية للعاملات، وللمدافعات عن حقوق الإنسان بصفة عامة، تحدياً كبيراً، حيث يكون من الصعب ضحذ المزاعم المستخدمة والتحيز الكامن بها. وكانت إحدى الاستراتيجيات المستخدمة من قبل "وداد الدمرداش" و"أمل السعيد" أن يحضرن أزواجهن وأولادهن معهن إلى المظاهرات، كما حدث في

العاملات أكثر نشاطاً من العاملين في المصنع إلى أن ثلاثة أرباع العاملين بالمصنع من السيدات، الأمر المتعارف عليه في مصانع المنسوجات. ولإيمان دور واضح في قيادة الإضرابات في مصنع "كابو"، الدور الذي ظهر من أول يوم عمل لها في المصنع، حيث تقول إيمان انها في أول يوم عمل لها عام ٢٠٠٠، دخلت من البوابة المخصصة للإدارة، وفي وقت الخروج، طلب منها الخروج من بوابة العمال. رفضت إيمان الأمر، الذي فسرتة على أنه من الممكن أن يرجع إلى كونها امرأة. تقول إيمان انه، بصورة عامة، فان جميع الانتهاكات التي تحدث ضد العاملين بالمصنع يرجع سببها الاساسي في عدم فهم العمال لحقوقهم. تقول "إيمان" أنها ذهلت، على سبيل المثال، عندما علمت بأن إدارة المصنع كانت تحمل العاملات اللواتي يحصلن على أجازة لرعاية الطفل جميع تكاليف التأمينات، الوضع الذي طالبت "إيمان" بتعديله لانتهاكه للمادة ٧٢ من قانون الطفل رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦ والمعدل بالقانون ١٢٦ لسنة ٢٠٠٨. تقول إيمان أنها "حاربت" لمدة ثلاث سنوات لتفعيل واجب المصنع في تحمل تكاليف التأمينات عن العاملات خلال فترة رعاية الطفل، نظراً لتعسف وزارة القوى العاملة في تسليم الإفادة التي تضمن تنفيذ المصنع للقانون. وواجهت "إيمان" مصاعب كثيرة في دفاعها عن حقوق العمال والعاملات بالمصنع، من تعديت لفظية من قبل رئيس مجلس الإدارة إلى فصلها عن عملها في ١٢ يناير ٢٠١٢ نظراً لتقديمها لشكوى لرئيس الوزراء ضده. ويرجع سبب الشكوى إلى عزم رئيس مجلس الإدارة على تفعيل إغلاق جزئي للمصنع، الأمر الذي كان سيشرده ما يقرب من ١٥٠٠٠ عامل ويسهل من بيع المصنع لمصالح شخصية لصالح رئيس مجلس الإدارة، كما تؤكد إيمان.<sup>٣٥</sup>

ويمثل مصنع "كابو" حالة مثيرة للاهتمام، نظراً لأن الانتهاكات التي تحدث من قبل الإدارة ترتبط بالعدد الكبير من العاملات في المصنع. فوفقاً لإيمان، فإن العديد من الشكاوى التي تطالب الإدارة بالبت فيها تتعلق باتهامات العاملات لرؤساهن بالتحرش اللفظي والجسدي

وفي حالة المدافعات عن حقوق الإنسان، فليس من الضرورة ان تكون الانتهاكات التي يتعرضن لها مرتبطة بنوعهن الإجتماعي؛ فحتى وإن لم تكن كذلك، فإنه قد يكون لها عواقب قائمة على النوع الإجتماعي. فعلى سبيل المثال، حضرت "وداد الدمرداش" نقابا بين "حسين مجاور"، رئيس اتحاد عمال مصر السابق، وعدد من القيادات العمالية- ١٣ من بينهم ٣ سيدات، في ديسمبر ٢٠٠٦، بخصوص رفع حوافز الأرباح. تقول وداد أن القيادات العمالية و"حسين مجاور" كانوا مندهشين من وجودها ووجود السيدات الثلاثة في التفاوض، نظراً لأن الوجود الرجالي هو الغالب على هذه الاجتماعات. ومن بين العاملات الحاضرات، كانت إحداهن زوجة وكيل نيابة. تقول وداد أنه تم الضغط عليه لاحقا، الأمر الذي دفعه لإجبار زوجته على التخلي عن وظيفتها. تشير قصة هذه السيدة- التي رفضت وداد الإفصاح عن هويتها نظرا لتعرضها لمصاعب كثيرة، وفقا لوداد- إلى حقيقة أن عواقب المشاركة في المجال العام لا تقتصر فقط على انتهاكات مرتبطة بالنوع الاجتماعي، كالترحس الجنسي أو استخدام أفكار سلبية عن الطبيعة الجنسية، وإنما يكون لهذا الاشتراك، في بعض الأحيان، عواقب قائمة على كونها امرأة، في حالة اعتصامات المحلة، زوجة فرض عليها تنفيذ أمر زوجها. تتعرض المدافعات عن حقوق الإنسان العاملات في مجال الصناعة لعدة انتهاكات تتشكل وفقا، ليس فقط لنوعهن الاجتماعي، ولكن وفقا أيضا لطبقتهن الاجتماعية، لكونهن قيادات عماليات، وتختلف الانتهاكات أيضا وفقا للسياق ولطبيعة المكان الذي يعملن به، الأمر الذي يجعل الكفاح العمالي النسائي، ليس فقط عاملا هاما في المحاربة من أجل حقوق العمال، ولكن يجعله أيضا تجربة معقدة تتشكل فيها الانتهاكات وفقا لعوامل متغيرة.

المظاهرة التي تم تنظيمها أمام وزارة القوى العاملة للاحتجاج على الاعتداء الجنسي الذي وقع ضد أمل ووداد في ديسمبر ٢٠٠٩. ويعد إحضار العائلة إلى المظاهرة واحدة من طرق سد الطريق على الجهات الأمنية لنعت العاملات بأنهن سيدات غير محترمات، حيث يمثل وجود أفراد العائلة شرعية لتظاهرن. ومن المهم الإشارة إلى أن وجود الأزواج والأبناء لم يمثل استراتيجية ناجحة بالكامل ضد الانتهاكات، حيث لجأ الأفراد التابعين للأمن إلى استخدام وجود الأزواج للترويج بأن زوجاتهن يقمن علاقات جنسية مع العاملين في المصنع. ويشكل استخدام هذا النوع من الاتهامات، ليس اتهامها بوجه ضد وداد وأمل كمدافعات عن حقوق الإنسان فقط، وإنما تشكل طبيعة مهنتهن عاملاً هاماً في اختيار أسلوب الانتهاكات المتبع. فلكونهن نساء ينتمين إلى مهنة يحتكّن فيها بالرجال، وبيتن في اعتصامات يشارك فيها عمال من الرجال، يكون من السهل نسبيا التشكيك في أخلاقهن.

ولا تواجه المدافعات من العاملات في مجال الصناعة انتهاكات من قبل الجهات الأمنية فقط، وإنما من قبل إدارات المصانع التي يعملون بها. وتتشارك قوات الأمن وإدارات المصانع التي توظف الأغلبية من العاملات في انتهاكهن لانتهاكات مبنية على النوع الاجتماعي (الجنس) في المقام الأول. ففي حين أن الانتهاكات غالبا ما تكون عامة في المصانع التي توظف عمالا وعاملات بدرجات متقاربة فننتقص من حقوق العاملين والعاملات، مثل عدم دفع الأرباح المستحقة، على سبيل المثال. ولكن في أحيان أخرى، تفصل الانتهاكات لتتطبق على العاملات فقط، الأمر المتبع في المصانع التي تكون النساء النسبة الأكبر من العاملين بها، فنتوجه الانتهاكات نحو إغلاق الحضانات أو إجبار العاملات على دفع التأمينات الخاصة بهن في فترة أجازة رعاية الطفل. وتتوجه طاقة المدافعات عن حقوق الإنسان في هذه الحالة إلى الدفاع ليس فقط عن حقوق العمال بصفة عامة، ولكن للدفاع عن حقوق العاملات بصفة رئيسية.

## ٢. قطاع الزراعة

تمثل شاهنדה مقلد،<sup>٣٦</sup> الملقبة بـ"أم الفلاحين"، رمزا هاما للنضال من أجل حقوق الفلاحين، حيث انضمت للاتحاد القومي للثورة الذي كان تنظيمياً شعبياً يهدف للإبلاغ عن أراضي الإقطاعيين المتهربين من قانون الإصلاح الزراعي واسترداد الجمعية التعاونية من أيدي الإقطاع. وكان لمقلد دور هام فيما تسميه هي بـ"معركة كمشيش"، إحدى قرى مركز تلا التابع لمحافظة المنوفية، حيث كان الصراع بين فلاحي القرية وعائلة الفقي الإقطاعية، الذي وصل إلى اشتباكات مسلحة بين الطرفين. وتم اختيار مقلد كإحدى قيادات الاتحاد من قبل الفلاحين في عام ١٩٥٨، التي كانت مهمتها فضح تهرب أسرة الفقي من تطبيق قانون الإصلاح الزراعي في كمشيش. وفي ١٩٦٠، حقق الاتحاد أولى مكاسبه بعد أن تم إثبات تهرب أسرة الفقي من قانون الإصلاح الزراعي وتم توزيع الأراضي المغتصبة على ١٩٩ فلاحاً.

وتمثل الأرض موضوعاً للصراعات بسبب قيمتها التبادلية، خاصة الأرض الزراعية. وتساهم سياسات الدولة في التقليل من أسباب الرزق للأشخاص المعتمدين على الأرض، وخاصة سياسات الخصخصة التي ساهمت في نزع ملكية الفلاحين للأراضي وتركيزها في أيدي عدد قليل من الأفراد. وتقول "مقلد" أن من أبرز هذه القوانين في مصر هو قانون تنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر ٩٦ لعام ١٩٩٢. فبينما كان المستأجر يعتبر أن استمراره في زراعة الأرض التي يستأجرها مسألة مضمونة وأبدية، الأمر الذي كرسه قانون ١٥٧ لسنة ١٩٥٢، أو قانون الإصلاح الزراعي. جاء قانون تنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر ليحدث تحولاً جذرياً في حياة المستأجرين، وهم أساساً من صغار وفقراء الفلاحين، حيث ترك تحديد القيمة الإيجارية للعرض والطلب بعد أن كان القانون القديم يحدد هذه القيمة على أن تكون ٧ أمثال ضريبة الأرض. كما سمح قانون تنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر بإمكانية طرد المستأجرين من الأرض في أي وقت بعد أن كان ذلك غير

وارد في قانون الإصلاح الزراعي. وتضمن القانون أنه خلال الفترة الانتقالية من ١٩٩٢ إلى ١٩٩٧ يتم رفع الإيجار إلى ٢٢ مثل الضريبة، أي من ١٠٠ إلى ٦٠٠ جنيه. وفي نهاية السنوات الخمس تنتهي كافة عقود الإيجار دون أي تعويض، ويتم إعادة الأرض للمالك. وبلغ عدد المستأجرين وقت إصدار القانون نحو ٩٠٤ ألف مستأجر، أي ٣١.١% من عدد حائزي الأراضي الزراعية. ومن ثم فقد كان متوقفاً أن يتأثر بالقانون نحو خمسة ملايين شخص، هم المستأجرون وأسرهم. ومع تنفيذ القانون، تم تشريد مئات الألوف من مستأجري جميع أنواع الأرض الزراعية.

ووفقاً لـ "شاهنדה مقلد"، فإن الفلاحات المصريات لم يكن لهن نشاط يذكر في المجال العام حتى جاء تطبيق قانون العلاقة بين المالك والمستأجر، الصادر عام ١٩٧٥، حيث كانت الفلاحات في الصفوف الأمامية لمقاومة القوات الأمنية التي سعت لإجلائهن وأسرهن من الأراضي التي كانوا يستأجروها. ووفقاً لـ "مقلد" فإن الفلاحات كانوا دائماً أكثر نشاطاً في الدفاع عن الأرض من أزواجهن وأقاربهن. فمع محاولات القوات الأمنية لإجلاء الفلاحين وأسرهم، تقول "مقلد" أن الفلاحين يكونون على استعداد أكبر من زوجاتهم، اللواتي يقطن معهن على الأرض، في الانسحاب. وترجع مقلد مقاومة الفلاحات لمحاولات الإخلاء القسرية للعادات والتقاليد التي تجعل الفلاحة دائماً متمسكة بالأرض لأنها ترى فيها مصدر الرزق والحياة لها ولأولادها. وكان نظام الرئيس السابق "حسني مبارك" يلجأ إلى العنف لضمان تنفيذ القانون الجديد. ففي عام ١٩٩٧ كان هناك أكثر من ١٠٠ قتيل من الفلاحين وأكثر من ١٠٠٠ مصاب؛ وخلال أعوام ١٩٩٨/١٩٩٩ أدى العنف إلى وفاة ٨٧ من الفلاحين و٥٤٥ من المصابين وتم إلقاء القبض على ٧٩٨ شخصاً منهم؛ وإلى وفاة ٣٤ شخصاً في عام ٢٠٠٠ وإصابة ١٩٥؛ ومقتل ٣٠ وإصابة ٢١٥ شخصاً في ٢٠٠٣.

مركز دمنهور حيث عذبت ليوم كامل ثم أطلق سراحها في صباح الاثنين ١٤/٣/٢٠٠٥. وفي مساء نفس اليوم أصيبت "نفيسة" بالشلل وتم نقلها إلى المستشفى حيث فارقت الحياة.<sup>٣٨</sup>

وفي ٢٢ مارس ٢٠٠٥ قام المقرر الخاص بشأن الإعدام خارج نطاق القانون والمقرر الخاص بشأن التعذيب والمقررة الخاصة بشأن العنف ضد المرأة بإرسال خطاب مشترك إلى الحكومة المصرية حول أحداث قرية سراندو التي أدت إلى وفاة نفيسة المراكبي. وفي ٦ إبريل ٢٠٠٥، قدمت الحكومة ردها إلى الأمم المتحدة والذي جاء فيه أن النيابة أمرت بتسريح الجثة بمعرفة لجنة طبية ثلاثية لم تجد أي آثار لإصابات أو عنف جنائي أو مقاومة.<sup>٣٩</sup>

ووفقاً لـ "مقلد"، لم يكن الاعتداء على فلاحات "سراندو" حالة فردية من التعدي، حيث تكررت المأساة في واقعة شهيرة في العمرية بمحافظة البحيرة في ٢٠١٠. وتعود وقائع قضية العمرية إلى عام ٢٠٠٠ حين قام عدد من الفلاحين بشراء خمسة أفدنة وعشرين قيراطاً من "أحمد حلمي نوار" بعقود صحيحة ومسجلة. وفي ٢٠١٠ قام العميد طارق هيكل، ضابط أمن الدولة بالبحيرة، بشراء نفس قطعة الأرض من شخص آخر من نفس العائلة رغم أن الأرض مسجلة باسم من اشتراها من الفلاحين. وحين رفض الفلاحون إخلاء أرضهم، داهمت قوة من مباحث مركز دمنهور، في ٧ يونيو ٢٠١٠، بقيادة ضابط المباحث العقيد "محمد البدر اوي" و"طارق لبيب"، داهمت منازل القرية واعتدت على النساء بالضرب المبرح والألفاظ البذيئة. وكان رجال القرية اختفوا عن الأعين حتى لا يتم إجبارهم على التوقيع على تنازل عن الأرض لهيكل. وفقاً لشهادة "سلوى محمد حمدي" التي سجلها مركز النديم لتأهيل ضحايا العنف والتعذيب، فإن السبب وراء اقتحام المباحث

وتشير "مقلد" إلى قضية "سراندو"، التي تعد من أبرز الانتهاكات التي تعرضت لها الفلاحات خلال عملية الاخلاء القسري لأراض يحوزها فلاحون من قرية سراندو التابعة لمركز دمنهور/ بحيرة. تتلخص أحداث الواقعة في قيام الإقطاعي السابق "صلاح نوار" بتزوير أوراق حيازة لأراض يحوزها فلاحون منذ أكثر من ثلاثين عاماً بمقتضى عقود رسمية بينهم وبين هيئة الإصلاح الزراعي من القرية ثم توجه إلى القرية ومعه عدد من أفراد عائلته والعديد من العناصر المسلحة بقصد الاستيلاء على أراضي الفلاحين. و تصدى لهذا العدوان كل أهالي قرية "سراندو" من رجال ونساء في اشتباكات أدت إلى وفاة ابن عم الإقطاعي "صلاح نوار" وإصابته هو نفسه، والعديد من رجاله. وفي ٤ مارس ٢٠٠٥، قامت قوة من الشرطة يقودها العقيد "محمد عمار" بمهاجمة القرية واقتحام المنازل واعتقال ٧ رجال وتم اتهامهم استناداً إلى تقرير الضابط "عمار" بسرقة محاصيل "نوار" ومنعه من زيارة أرضه. وفي اليوم التالي، هجم على القرية عدد كبير من الرجال المسلحين بالبنادق والسيوف يقودهم أعضاء من أسرة نوار، ووبدأوا بإتلاف المحاصيل بالاستعانة بشاحنات وجرات. وتقول مقلد بأن الكثير من رجال القرية فروا مع هجوم المسلحين، في حين تبقى في الأرض النساء وعدد من الرجال الذين قاوموا المسلحين واجبروهم على الفرار، متسببين في مقتل إحدى المسلحين في الاشتباكات. وبعد هروب المسلحين، هرب الرجال الباقون في القرية خوفاً من العقاب، تاركين نساء القرية لحماية الأرض، فتم اعتقال ١٣ سيدة من القرية في ١٣ مارس وتعمدت قوات الشرطة إهانتهم، حيث تم ربطهن بواسطة ضفائرهن إضافةً إلى تقييد الأيدي، وفي بعض الحالات تم ضربهن على الوجه بالأحذية. وكان من بين السيدات المقبوض عليهن "نفيسة المراكبي"، عاماً، ٣٨ إحدى فلاحات "سراندو"، التي نزع نقابها وتحرش بها عساكر من الشرطة جنسياً. كما تم اقتيادها إلى

بالسكن اللائق كعنصر من عناصر الحق في مستوى معيشي مناسب، والحق في عدم التمييز.<sup>٣</sup> تم الاعتراف بالحق في السكن اللائق في الفقرة ١ من المادة ١١ من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وتكون الفلاحات في هذه الحالة عرضة لانتهاكات جسيمة نظرا لاستماتتهن في الدفاع عن حقهن وحق عائلتهن في سكن وزراعة الاراضي، حيث ترى الفلاحات بصورة خاصة، وفقا لـ "مقلد"، ان الأرض هي شريان الحياة. وفي حين أن مشاركة الفلاحات في الدفاع عن حقوق الفلاحين بامتلاك الأرض كات تمثل الحالة الوحيدة لمشاركة الفلاحات في المجال العام، وفقا لمقلد، فقد شهد نوع مشاركة الفلاحات تحولاً كبيراً بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ التي أطاحت بحكم الرئيس السابق "حسني مبارك". فمع الإحساس بقدر من الحرية، استطاعت "شاهنדה مقلد" أن تعلن أخيراً عن قيام اتحاد الفلاحين المصريين الذي أصبح الممثل الوحيد لفلاحي وتعاوني مصر سواءً في اتحاد الفلاحين العرب أو الإتحاد الدولي لنقابات عمال الزراعة والغابات، وتم إشراره في ٣٠ أبريل ٢٠١١. ويسعى الاتحاد لضم صغار الفلاحين ممن يملكون خمسة أفدنة فأقل، والذين يشكلون ٩٤٪ من الفلاحين في مصر، وفقاً لمقلد، ولذلك تم تخصيص نسبة ٧٥٪ من عضوية الاتحاد لهم، بينما تم السماح أيضاً لمن يتجاوز هذه الملكية بنسبة ٢٥٪ من العضوية. كما تم انشاء أول نقابة للنساء العاملات في قطاع الزراعة في مصر بمبادرة من عدد من النساء بقرية "وردان" التابعة لمركز إمبابة. ويلاحظ ان القانون المصري كان يستبعد هذه الفئة من أي شكل من أشكال الحماية. على سبيل المثال، حرم القانون رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣ النساء العاملات في الفلاحة، وفقاً للمادة ٩٧، من شمولهن بمظلة القانون، الأمر الذي يعد انتهاكاً للمرأة العاملة في قطاع الزراعة التي لا تتم مساواتها بمثيلتها في القطاعات الاقتصادية الأخرى.

للمنازل إنهم "كانوا عايزين العقود والأوراق اللي اشترينا بيها الأرض وعايزين يخوفوا الرجال باللي بيجرى للحریم".<sup>٤</sup>

وفي اليوم التالي، قامت مجموعة من مباحث مركز دمنهور بقيادة الضابط "أمير السعدني" بمداهمة الأرض، مزودة بجرارين زراعيين، وإتلاف ما بها من زراعة بهدف تغيير معالم الأرض والإدعاء بوضع يد رئيس مباحث أمن الدولة بالبحيرة عليها. وتم أثناء الاعتداء القبض على ١٨ فلاحاً ممن قاوموا محاولات إتلاف المحاصيل للاستيلاء على الأرض. ووفقاً لشهادة "صالحة عبد الله عبد القوي" لمركز النديم:

مسكونا وجرجرونا. اللي اتجرجر على الأرض كان بتاع ١٥ واحدة، وجوا عربيات البوكس [...] راحوا بينا على بُعد فدانين<sup>٥</sup>.

و في ٨ يونيو ٢٠١٠، أحالت نيابة أمن الدولة العليا طوارئ ١٩ فلاحاً و ٧ فلاحات لمحكمة أمن الدولة العليا طوارئ بتهم الإتلاف، والتجمهر، والضرب، والحرق العمد ضد عائلة وممتلكات "صلاح نوار". وبعد الحكم ببراءة جميع النساء و ١٤ من الفلاحين الرجال في جلسة ١٩ مارس ٢٠٠٧، رفض الحاكم العسكري التصديق على الحكم وقرر إعادة المحاكمة أمام دائرة أخرى.<sup>٦</sup> وفي ١٦ يونيو ٢٠٠٨، حكم ببراءة كل النساء المتهمات في القضية.

يتضح، إذن، أن الانتهاكات التي تواجهها فلاحات مصر ترتبط ارتباطاً وثيقاً بدفاعهن عن حقوقهن في الأرض. وتعد إمكانية حيازة الأرض والحصول على الماء وغيره من الموارد الطبيعية إحدى أوجه الحق في السكن اللائق، ووفقاً لدراسة أعدها المقرر الخاص المعني



## الفصل الرابع: مرشحات انتخابات

فوفقا لـ "ماجي محروس"<sup>٥</sup>، المرشحة لمجلس الشعب فردي عن الحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي عن الدائرة التاسعة (حلوان) في انتخابات مجلس الشعب المصري ٢٠١١-٢٠١٢، كانت خبرتها في مجال التنمية هي التي دفعتها للإيمان بأنه لديها الكثير لتقدمه في هذه المرحلة، خاصة في مجالات التعليم والبيئة، الأفكار التي تعتمد على النهج القائم على حقوق الإنسان. وقابلت ماجي محروس تحديات كثيرة أثناء خوضها الانتخابات البرلمانية، وإن شددت على التحدي القائم على استخدام الشعارات والقيم الإسلامية من قبل المرشحين. وتظهر تجربة "ماجي محروس" تقاطع عاملا النوع الاجتماعي<sup>٦</sup> والانتماء الديني، حيث لم تكن ماجي سيدة فقط، وإنما سيدة مسيحية. دفعت هذه العوامل المرشحين الآخرين لإقناع الناخبين بعدم التصويت لماجي لأنها امرأة مسيحية، في حين أنهم رجال مسلمون، لن يقتصر دورهم على إقامة شرع الله فقط، وإنما سيقومونه كرجال أكثر كفاءة من امرأة. وتقول "ماجي محروس" أنه في جولاتها في الدائرة التي كانت مرشحة عنها، كانت تواجه أسئلة كثيرة من نوعية "هل تستطيع، كامرأة أن تتحمل مسؤولية بيتها ومسؤولية دائرة بأكملها في نفس الوقت؟"، أو عن رأيها في مقولة أن "الرجال قوامون عن النساء"، هذه الأسئلة كانت ماجي ترفض الإجابة عليها لأنه ليس من المفترض أن تؤثر على قرار الناخبين من الأساس، متساءلة، ما دخل كوني امرأة مسيحية بقدرتي على أن أمثل دائرتي؟

تتشابه تجربة "ماجي محروس" مع نظيرتها، "تريزة سمير"، مرشحة الكتلة المصرية في جنوب المنيا في نفس الانتخابات، وإن كانت تريزة واجهت تحديات إضافية، ليس فقط لكونها، مثل ماجي، امرأة مسيحية، ولكن أيضا لصغر سنها (٢٨ سنة) ولكونها مرشحة في

على الرغم من أنه من الممكن أن يثير ضم فئة المرشحات الانتخابيات إلى المدافعات عن حقوق الإنسان الحيرة، إلا أن ضمنهم كان قراراً واعياً ومقصوداً من قبل فريق "نظرة للدراسات النسوية". ويرجع هذا القرار إلى الظروف الخاصة التي تعمل بها المرشحات السياسيات في البيئة المصرية، وخاصة في الآونة الأخيرة، أي بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ والتي أدت للاطاحة بالرئيس السابق "حسني مبارك". فعلى الرغم من أن النظرة المجتمعية للنساء على أنهم الأصح للقيام بالمهام المنزلية عنها من الانخراط في المجال العام، إلا أن هذا التوجه ازداد قوة بعد بدء الثورة وما صاحبها من ظهور الأحزاب الدينية على الساحة السياسية بقوة، ومعهم آرائهم المتشددة عن دور المرأة "المثالي" في المجتمع. فتدافع المرشحات الانتخابيات، إذا، عن الحق في المشاركة السياسية، الحق الذي لا يقتصر فقط على المشاركة في التصويت خلال العملية الانتخابية، وإنما يشمل أيضا المشاركة الفاعلة بهدف التأثير في سياسات وتوجهات النظام السياسي عن طريق خوض السباق في الانتخابات البرلمانية. فعلى الرغم من أن المرشحات السياسيات لسن مدافعات عن حقوق الإنسان بالمعنى التقليدي للعبارة، أي لا يعملن في الدفاع عن حقوق الإنسان عن طريق التظاهر أو الاعتصام أو العمل في أي من منظمات الدفاع عن حقوق الإنسان، إلا أنهم مدافعات عن حقوق الإنسان من نوع خاص. يرجع هذا إلى أن المرشحات السياسيات، خاصة في البيئة السياسية المصرية حالياً، يركزون مبدأ الحق في المشاركة في الحياة السياسية بدون تمييز قائم على الجنس، (المادة ٧ ج من إتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة)<sup>٧</sup>

"تريزة" أن تلتصق صورتها في مكان عام فقط، وإنما في قهوة بلدي أيضاً، موقع رجولي بامتياز. من الممكن أن يكون رد الفعل السلبي، ليس فقط بسبب أن "تريزة" قررت أن تتحدى قيما رجولية ذات صبغة دينية متشددة، ولكن لأنها قررت أن يكون مكان هذا التحدي مكان ترسخ في الوعي المصري أنه يرتاده ارجال فقط. تطرح حالة "تريزة"، ليس فقط كيفية تحدي النساء لمفهوم المسموح في المجال العام، وإنما ردة فعل الرجال للتصرف الذي من الممكن أن يفهموه على أنه إقتحام لمساحاتهم الخاصة.

حاولت "تريزة" أن تتحدى النظرة المجتمعية المحافظة لقرارها بالترشح عن طريق زيارة القهاوي والنقاش المطول مع الجالسين عن أحقيتها في الترشح كمواطنة مصرية، وعن الأسباب التي تؤهلها لمنصب عضوة في مجلس الشعب، وتفاجأت بأنها استطاعت أن تغير آراء الكثيرين عن ترشحها، خاصة الفقراء والشباب، على حسب قولها. ولم تهب تريزة كل طاقتها لحملة الانتخابية فقط، وإنما بدأت حملة طرق أبواب أيضاً كان الهدف منها تشجيع المواطنين على الذهاب للتصويت والمشاركة وكسر حاجز اللامبالاة، مؤكدة في هذه الحملة أنه ليس من المهم أن يذهب المواطنون للتصويت لها فقط، وإنما الأكثر أهمية هو إرساء فكرة حق المواطنين في المشاركة السياسية بغض النظر عن المرشح الذي يصوتون له أو لها. وأدركت "تريزة سمير" أن وجودها في السباق البرلماني كان مكسباً في حد ذاته، فوفقاً لها، فإن الذي شجعها على خوض سباق الانتخابات لم يكن التأكيد على أن شباب الثورة مهتمون بالمشاركة السياسية فقط، ولكن للتأكيد على أن الشباب مهتمات بالحياة السياسية لبلدهن، ويرغبن بالتأثير فيها أيضاً. وتقول تريزة انها شعرت بأن تجربتها فتحت مجالاً للسيدات، خاصة في الصعيد، الأمر الذي استشعرته من الناخبات اللواتي أعربن عن فخرهن بترشح امرأة. وقالت لها بعض الناخبات أن وجودها أثبت لهن أن السيدات

صعيد مصر، وهي منطقة محافظة بطبعها. تقول تريزة أنها كانت تواجه أسئلة من الناخبين تتعلق بكونها امرأة صغيرة في السن ليس لها خبرة بأمور الحياة حتى تمثل دائرة في مجلس الشعب. وبالإضافة إلى هذه الأسئلة، كان ترشح "تريزة" في حد ذاته تحدياً لتقاليد صعيدية بشأن خروجها للمجال العام، فكيف يمكن أن تجلس في المقاهي لتحاوّر الرجال، على سبيل المثال، عن رؤيتها وتقتنعهم بالتصويت لها؟ ولم تتحد "تريزة" بخروجها للمجال العام لتقاليد مجتمعية فقط، وإنما لتقاليد دينية أيضاً لمجتمع محافظ عموماً، الأمر الذي انتصح لتريزة عندما حاولت، مع حملتها، أن تلتصق صورها في مقاهي قرى مختلفة. تقول "تريزة" أن فكرة نشر صورها بهذه الطريقة اعتبرت تحدياً لتقاليد المجتمع الصعيدى، الأمر الذي دفع بعض الناخبين لرمي صورها بالحجارة ودفع إحدى جيرانها لنصحتها بإزالة صورها حتى لا "تستفز" مشاعر الناخبين. كان لصق الصورة تحدياً، ليس فقط لمعتقدات ذكورية تؤمن بأن صورة المرأة لا يجوز أن تنتشر وسط الرجال، ولكن الإعتراض على لصق صورها لا يعبر فقط عن معتقدات ذكورية، وإنما عن معتقدات ذكورية أضيف عليها صبغة دينية، ليصبح وجه المرأة، ليس فقط من الـ"عيب" مجتمعياً أن ينشر وسط الرجال، ولكنه أيضاً "عورة". لم تصبح فكرة أن وجه المرأة "عورة" بعيدة عن المجتمع المصري، حيث رأينا، على سبيل المثال، إدعاء أبو اسحاق الحويني، الشيخ ذو المرجعية السلفية، أن وجه المرأة كفرجها.<sup>٤٧</sup> كما تم تكريس مفهوم "حرمانية" ظهور وجه المرأة خلال انتخابات مجلس الشعب، حيث استعاض حزب النور السلفي عن وضع صور النساء المرشحات عن الحزب، مكتفين بوضع وردة أو استخدام صورة زوج المرشحة!<sup>٤٨</sup> من السهل أن نتخيل، إذاً، أنه في وسط تضييق المساحات على النساء في المجال السياسي، عن طريق استخدام مفاهيم أبوية يتم تعزيزها بمصطلحات دينية، أن يقابل الناخبون قرار "تريزة" بلصق صورها في المقاهي باستياء؛ الاستياء الذي من الممكن أن يفسره السياق، أيضاً. لم تقرر

بجميع فئاته- أن المرأة لا يمكنها أن تؤدي أي دور سياسي تنظيمي بكفاءة، على الرغم من شهرتها في المستشفى بأنها من أنشط من يطالب بحقوق الأطباء والمرضى، وفقاً لها. تتشابه هنا تجربة الدكتورة شيماء مع تجربة المرشحة لمجلس الشعب عن الدائرة التاسعة (حلوان) ماجي محروس. فعلى الرغم من أن الاثنتين لم تقابلا محاربة لشخصين في الانتخابات، إلا أن الاحساس السائد على الاثنتين كان حقيقة أن كونهن نساء صعب كثيراً من إمكانية فوزهن، على الرغم من كفاءتهن للمنصب الذي كانا يسعيان له، الأمر الذي علق عليه د.شيماء بقولها أن مستشفى العباسية هي ببساطة "تمودج مصغر لمصر" بكل مشاكلها.

"قدرات" على الوجود في المجال السياسي أيضاً وأنها ألهمت للمشاركة في الدورات الانتخابية القادمة، الأمر الذي اعتبرته "تريزة" انتصاراً في حد ذاته.

وتتميز تجارب المدافعات عن حقوق الإنسان بعدم إمكانية حصر تجربة كل فئة في عزلة عن الفئات الأخرى، فتتقاطع تجربة المدافعات من الطبيبات مع تجربة المدافعات من الناشطات السياسيات، على سبيل المثال. ومثال على ذلك ترشح "د.شيماء" على مقعد لمجلس النقابة المستقلة للعاملين بمستشفى العباسية للأمراض النفسية. وعلى الرغم من أنه كان ينظر "د.شيماء"، وفقاً لها، على أنها من أقوى المرشحين، إلا أن المقاعد ذهبت لزملائها من الأطباء، الأمر الذي ترجعه د.شيماء للاعتقاد الراسخ في المجتمع المصري-

### الفصل الخامس: الناشطات بمنظمات المجتمع المدني

المؤسسة قرار رفض وزارة الشؤون الاجتماعية تسجيل المؤسسة خضوعاً لاعتراض الجهات الأمنية في أبريل ٢٠٠٣، واستندت الجهة الإدارية إلى خطاب من مديرية أمن الجيزة برقم ٩٨١ يفيد بعدم موافقة الجهات الأمنية على قيد "المؤسسة" كما جاء في خطاب مديرية الشؤون الاجتماعية بالجيزة للمؤسسين بتاريخ ١١ يونيو ٢٠٠٣، الأمر الذي دفع المؤسسة إلى اللجوء للقضاء طعناً على القرار السلبي بالامتناع عن قيد وإشهار المؤسسة، وحصلت على حكم بالإشهار من القضاء.

وتقول "منى عزت" أن المضايقات التي تعرضت لها حدثت أثناء مشاركتها في التظاهرات، حيث تتعرض لها قوات الأمن في هذه الحالة كما تتعرض لجميع النساء المتظاهرات. ربما يعود غياب استهداف النساء العاملات في مجال الدفاع عن حقوق إنسان بصورة احترافية إلى عدم انخراطهن في صراعات مع السلطات المصرية بطريقة تجعل منهن أسماء

نعني هنا في تعريفنا لمنظمات المجتمع المدني بالمنظمات غير الحكومية وغير الربحية التي لها وجود في المجال العام وتعمل كقوة ضاغطة على الحكومات لتحقيق أهداف مختلفة، كتوطيد الديمقراطية وتطبيق مبادئ حقوق الإنسان.<sup>٩</sup> ولا يعد استهداف المدافعات اللواتي يعملن بمنظمات المجتمع المدني أمراً شائعاً، سواء كان الاستهداف من أفراد بصفتهن الخاصة أو من جهات تابعة للدولة.

فوفقاً لمنى عزت،<sup>١٠</sup> مديرة حملة حرية التنظيم بمؤسسة المرأة الجديدة،<sup>١١</sup> وهي منظمة مصرية غير حكومية ذات توجه نسوي تهدف للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد النساء، لم تتعرض كامرأة تعمل بصفة احترافية في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان لأي انتهاكات تستهدف هذا الدور تحديداً. وفي حين أنها لم تتعرض شخصياً لأي تهديدات أو انتهاكات، إلا أن "مؤسسة المرأة الجديدة" تعرضت لمضايقات أمنية مختلفة، فقد واجهت

وتوضح حالة "د.ماجدة" أنه في الحالات التي تظهر فيها المدافعات العاملات في منظمات المجتمع المدني بشكل أوضح في مواجهة سلطة الدولة كإفراد، يكن عرضة للاستهداف العنيف من قبل قوات الامن. وتثير الإصابة العنيفة التي تعرضت لها "د. ماجدة عدلي" الاهتمام. ففي حين أن جميع المدافعات يتعرضن لانتهاكات أمنية، لم يتمكن باحثو نظرة للدراسات النسوية، حتى كتابة هذه السطور، من الوصول لمدافعة تعرضت لعاهة مستديمة بسبب نشاطها كمدافعة عن حقوق الإنسان داخل منظمة مجتمع مدني. وربما يعود سبب العنف المستخدم مع "د.ماجدة" إلى الخطورة التي تمثلها المدافعات اللواتي يعملن بصورة احترافية مع قضايا حقوق الإنسان. فعلى عكس المتظاهرات، على سبيل المثال، تمثل المدافعات في منظمات المجتمع المدني مصدرا دائما لقلق الحكومات التي تنتهك حقوق الإنسان لكونهن يتخذن من الدفاع عن حقوق الإنسان مجال عمل، وليس حدثا ينضمون له اذا ما سحنت الظروف. هذا بالإضافة إلى إمكانية حدوث تغيير فعلي على يد المدافعات اللاتي يعملن في منظمات المجتمع المدني. فعلى عكس المدافعات اللواتي لا يتمكن إلا من الانضمام لمظاهرة، أو تنظيم وقفات احتجاجية بدون التقليل من أهمية أي من هذه الأفعال-، استطاعت "د.ماجدة" تقديم دليل مادي على حدوث تعذيب بسبب عملها في منظمة تهدف لتقديم العون لضحايا التعذيب. فعلى الرغم من عدم وجود حالات أخرى - معروفة- لانتهاكات ضد المدافعات اللاتي يعملن في منظمات المجتمع المدني، يرجع هذا الغياب، اذا، ليس لعدم اهمية الذي يقومون به، ولكن لعدم ظهورهم على السطح ككيانات منفردة سهلة الاستهداف، وانما، في اغلب الاوقات، كجزء من المنظمات اللواتي يعملن بها.

معروفة لدى السلطات، حيث تعمل النساء على الدفاع عن حقوق الإنسان كجزء من المنظمات التي يعملن بها. وبالتالي، تستهدف المنظمة ككل، كما في حالة "المرأة الجديدة"، بدلا من ان تستهدف العاملات بها. وربما يثبت الانتهاك الذي تعرضت له "ماجدة عدلي" عام ٢٠٠٨ صحة هذه النظرية. فقد تعرضت "د. ماجدة عدلي"، مديرة مركز النديم لتأهيل ضحايا العنف والتعذيب،<sup>٥٢</sup> إلى هجوم عنيف في ٣٠ ابريل ٢٠٠٨ عندما هاجمها ضابط شرطة بمطواة في كفر الدوار بمحافظة البحيرة بعد حضورها جلسة استماع لأقوال "صبحي محمد حسين" وابنية أحمد ومحمد. وكانت "د.ماجدة" قد زارتهم في اليوم السابق عندما كانوا محتجزين لدى الشرطة ولاحظت أنهم تعرضوا للتعذيب، كما زودها أفراد اسرة محمد حسين وابنية بملابسهم الملطخة بالدماء والتي تدل على تعرضهم للتعذيب عند القبض عليهم. وعرضت "د.ماجدة" هذه الملابس أمام القاضي أثناء الجلسة، فحاول ضابط الشرطة الفرار من الجلسة ولكن تم منعة واحتجازه، واعترف أنه كان ينفذ أوامر "أحمد مقلد"، ضابط أمن الدولة المتهم بتعذيب الرجال الثلاثة السالف ذكرهم وإساءة معاملتهم.<sup>٥٣</sup> وتم الاعتداء على ماجدة عدلي من قبل المجند "أحمد عنتر إبراهيم"، متسببا في جرح قطعي وكسر مركب في الذراع الأيسر نتج عنه عاهة مستديمة.<sup>٥٤</sup> وظهر في حالة "د.ماجدة" أن السلطات المصرية ليست مهتمة بعقاب حالات الاستهداف العنيف التي تتعرض لع المدافعات، حيث تم الحكم على المجند "أحمد عنتر إبراهيم" بالسجن سنتين، في حين أن العقاب المحدد لكل من الجريمتين في المواد ٢٤٠، و٣١٤ و ٣١٥ من قانون العقوبات هي السجن المشدد لفترة تتراوح ما بين ثلاثة إلى خمسة عشر عاما إلا أن المحكمة استخدمت الرأفة لتخفيف العقوبة للحد الأدنى لها.<sup>٥٥</sup>

## الفصل السادس: المتظاهرات

١٨ متظاهرة بالكهرباء، وتعرضت من بينهن ٧ نساء لأعمال التفتيش الذاتي حيث جُردن من ملابسهن، كما واجهن تهديدات بتوجيه تهمة الدعارة لهن، و أجبرن على الخضوع "لفحص عذرية". وتمثل حالة فحص العذرية مثلاً صارخاً على التحديات الخاصة التي تواجهها المدافعات عن حقوق الإنسان، حيث يتعرضن لانتهاكات مثل التجريد من الملابس، والإيقاع باستخدام التوجه الجنسي أو الهوية الجنسية و تهديد النساء باتهامهن بالاستغلال بالدعارة. وتستغل المعتقدات العامة عن قيمة المرأة و مكانها "الطبيعي" في المجتمع لنفي فكرة حدوث انتهاكات وتفسيرها على أنها أفعال "طبيعية". و يلاحظ هذا الاستغلال للأفكار الأبوية للمجتمع المصري في التفسيرات التي تستخدم من أفراد الجيش في قصة "فحوص العذرية" الشهيرة علي سبيل المثال ، حيث برر أعضاء المجلس العسكري الانتهاك مؤكداً أن النساء المتورطات "لسن مثل ابنتي او ابنتك"، بل هن نساء منحرفات يقمن في خيم مع المتظاهرين من الرجال.<sup>٥٧</sup>

وتعد المضايقات النفسية نوعاً آخر من الانتهاكات التي تتعرض لة المدافعات والتي تهدف إلى بث الذعر فيهن لدفعهن لليقين بأنهن معرضات للانتهاكات. ويظهر اتباع هذه الاستراتيجية في حالة سميرة ابراهيم التي صرحت بأنها تلقت تهديدات بجعلها "خالد سعيد" آخر بعدما أعلنت، في وسائل الاعلام المختلفة، عن الانتهاكات التي تعرضت لها.<sup>٥٨</sup>

وتعد الانتهاك ذات الطابع الجنسي من المسلمات في تعامل أفراد الأمن مع المتظاهرات، وتعد أحداث فض اعتصام مجلس الوزراء في ديسمبر ٢٠١١ آخر أحداث وضح فيها استهداف المتظاهرات وازدياد وتيرة العنف ضدهن.<sup>٥٩</sup> فوفقاً لـ "يمنى حسين رضوان"، التي كانت في ميدان التحرير في ١٧ ديسمبر ٢٠١١، فقد بدأت بالجري في اتجاه كوبري

تمثل المتظاهرات فئة هامة من المدافعات عن حقوق الإنسان لكونهن يشاركن في مظاهرات تهدف للمناداة باحترام حقوق الإنسان، والاحتجاج على إنتهاك ما حدث أو يحدث على يد السلطات، أو تهدف إلى تغيير النظام السياسي القائم. وعلى الرغم من أن المتظاهرات لسن بالضرورة سيدات يعملن في مجال حقوق الإنسان، وفي الغالب يشاركن بصورة تطوعية في المظاهرات، فإنهم يدخلن في تعريف المدافعات لكونهن يخرجن للمجال العام للدفاع عن حقوق الإنسان. كما تعد المتظاهرات من الناشطات السياسيات لأنهن، وفقاً للتعريف السابق، يهدفن أيضاً بخروجهن للتظاهر ان يحدثن تغييراً سياسياً بمشاركتهن في عمل فعلي وهو التظاهر.

وتمثل المتظاهرات هدفاً مزدوجاً للقمع والإرهاب من قبل السلطات، أولاً: لكونهن يدافعن عن حقوق الإنسان، وثانياً: لكونهن نساء. فيتم إستهداف النشاطات بانتهاكات ذات طبيعة جنسية فيتعرضن، على سبيل المثال، للتحرش أو الإغتصاب أو الشتم ذات الهدف السياسي ، أي التي تهدف لتشويه سمعتهن للتشكيك في أهدافهن السياسية، محرزة، بذلك، انتصاراً سياسياً للنظام المنتهك الذي يزداد التعاطف معه، حيث أنه لا ينتهك نساء وإنما يدافع عن المجتمع ضد تأثير "نساء منحرفات". ففي مظاهرة في ٢٥ مايو ٢٠٠٥، تم إعتقال الناشطة "تورا يونس" إلى جانب (٣٠) سيدة أخرى، حيث قام رجال الشرطة باقتيادهن إلى إحدى الجراجات بينما قام مجموعة من البلطجية بالاعتداء الجنسي على "تورا يونس"، والسيدات الأخريات ، ونزع ملابسهن و تركهن نصف عاريات في الشارع.<sup>٥٦</sup> ولعل من أبرز الانتهاكات التي تعرضت لها المتظاهرات في الآونة الأخيرة كانت واقعة كشف العذرية، حيث قام أفراد من الجيش، في ٩ مارس ٢٠١١، بضرب واحتجاز وصعق

من الضغوطات التي تتعرض لها المدافعات، فبمجرد أن يستراعى أنهن يتخطين الحدود المفروضة لهن من خلال المعايير الاجتماعية والثقافية المتحيزة ضد المرأة، تتعرض المدافعات لضغط من المجتمع للالتزام بهذه المعايير. وتعد المقاييس الاجتماعية التي تعتبر المرأة رمزا لشرف العائلة والجماعة شبكات داعمة لثقافة الإفلات من العقاب في الجرائم المرتكبة ضد المرأة، الأمر الذي يشكل خطرا مضاعفا لحقوق المدافعات وانتقاصا لحقوق مواطنتهن.

ويعد هذا الاستفزاز الجنسي الموجه ضد الطبيعة الجنسية استخداما استراتيجيا للأفكار المجتمعية السلبية حول الطبيعة الجنسية للمرأة، الأمر الذي يتم التعبير عنه عن طريق اعتداءات كلامية ضد المدافعات لإسكاتهن أو إذلالهن للتثبيط من عزيمتهن. ومن المثير للاهتمام ان هذا الاسلوب تم اتباعه من قبل جهات رسمية وغير رسمية. ففي حين صرح أحد قيادات الجيش بأن النساء اللواتي تعرضن لكشوف العذرية "لسن مثل ابنتي وابنتك"، شاهدنا نفس المنطق في حالة سائق التاكسي، الذي يتشارك مع أعضاء المجلس العسكري في نفس الافكار السلبية التي تستخدم لإذلال المدافعات. ويتضح من حالة "كشوف العذرية" والانتهاكات التي تعرضت لها يمني البيئة المعقدة التي تتعامل معها المدافعات، والتي لا تنقسم فيها الانتهاكات بصورة منظمة إلى انتهاكات عامة وانتهاكات تحدث في المجال الخاص. بل على العكس، تنتشر الانتهاكات التي تحدث في المجالات العامة والخاصة في خصائص كثيرة وتعتمد جميعا على مصدر واحد، ألا وهو الأفكار المجتمعية السلبية للطبيعة الجنسية للمرأة والتي تهدف إلى تنظيم هذه الطبيعة بصور تتوافق مع القوالب المجتمعية للمرأة "المحترمة". فتواجه المدافعات هنا أيضا مشكلة القرارات التي يجب أن يتخذوها للرد على الاستفزازات الكلامية؛ فهل يدحضوا هذه المزاعم فيعرضن أنفسهن للمزيد من الانتهاكات، أم هل يواجهنها بصمت حتى لا يمنحن القائمين عليها قوة. وماذا إذا

أكتوبر (اتجاه ميدان عبد المنعم رياض) عندما رأت قوات من الشرطة العسكرية تهجم على المتظاهرين. لم تستطع يمني مواصلة الجري وعرقها أحد العساكر فوقعت على الأرض وعندما حاول زميلها أن يساعدها علي النهوض قال له العسكري "إجري إنت"، مما أوضح لـ "يمني" وجود سياسة تستهدف النساء. تم إصطحاب يمني إلي ضابط من رتبة أعلى، أمر العساكر بإصطحابها إلى "العميد مجدي" وأمرهم بوضوح بعدم لمسها. قالت "يمني" أنه يبدو أن الأمر بعدم للمس كان كلمة السر، حيث إنتف حولها ٢٥ عسكري تحرشوا بها جنسيا وسألها أحد العساكر ما إذا كانت مارست الجنس من قبل. إقتاد العساكر يمني إلي المتحف المصري القريب من ميدان التحرير للـ "عميد مجدي"، وعندما سألهم الأخير عن السبب الذي دفعهم للمجيئ بيمني إليه رد أحدهم بأنها عاهرة. وعندما انصرف العميد، تتأوب العساكر علي ضربها والتحرش بها جنسيا وأدخلوا أيديهم في بنطالها. تم إطلاق سراح يمني بعد أن تحرش بها العساكر جنسيا من قبل "العميد مجدي"، الذي قال لها "لو سبتهم عليكي هياكلوكي". لم يكن ما تعرضت له يمني عقابا لها فقط على تواجدها للمتظاهر، ولكن لردعها عن تكرار مثل هذا "الجرم" في المستقبل، الهدف الذي ظهر بوضوح في توجيهات "العميد مجدي" ليمني، حيث قال لها "انا هحطك في تاكسي ومش عايز أشوف وشك مرة ثانية".

وترجع الانتهاكات التي تتعرض لها المدافعات، ليس فقط بسبب نشاطهن في المجال العام أو الحقوق التي يطالبن بها، ولكن لتحديهن، أيضا، للنموذج النمطي عن خضوع المرأة اجتماعيا، وتحديهن لمفهوم المجتمع بشأن المرأة "المحترمة". ويتبين تأثير هذه المفاهيم في حالة "يمني"، حيث قال لها سائق التاكسي الذي ركبته بعد خروجها من المتحف المصري، أنها "صايعه" وبأنه لو كان أهلها نجحوا في تربيتهما ما كانوا تركوها في الشارع؛ في حين قالت لها إحدى النساء من سيارتها "عاجبك منظر ك؟" ويمثل رد فعل المجتمع مستوى آخر

المدافعات خوضها قريبا إذا أردن أن يتخلصن من الانتهاكات التي تركز على تمييز مجتمعي ضدهن.

اتخذن قرار الرد على هذه الاستفزازات، كيف يمكن أن يعلن ذلك بحيث يضحوا المزاعم الموجهة لهن ويتحدوا التمييز القائمة عليه. لم نتعرض، حتى الان، لأي شهادة قررت فيها إحدى المدافعات للتصدي للتمييز الكلامي الذي تعرضت له، القضية التي سيكون على

### الخاتمة

وقد حاولت هذه السلسلة تقديم رؤية مختصرة عن الفئات المختلفة للمدافعات عن حقوق الإنسان في مصر والتحديات التي يواجهنها، ليس فقط بسبب الحقوق التي يدافعن عنها ولكن بسبب هويتهن النوعية كنساء؛ وليس فقط التحديات اللواتي يواجهنها من قبل السلطات الامنية، ولكن من قبل مجتمعات ما زالت تجد صعوبة في استساغة تواجد المرأة في المجال العام. توضح هذه السلسلة ان تجربة المدافعات، على اختلاف فئاتهن، تتشابه في كثير من الاحيان. فعلى الرغم من اختلاف السياق، وجدنا ان شيماء مسلم، الطبيبة، على سبيل المثال، تتحدث كإيمان حافظ، المعلمة، عن نضالهما في مؤسسات تمثل نموجا مصغرا للوضع المصري بكل تحدياته. ولا تتقاطع تجارب شيماء مسلم مع إيمان حافظ فقط، وانما تقاطعت تجربة الاولى، في محاولتها لفوز مقعد في نقابة الاطباء المستقلة، مع تريزة سمير، المرشحة لعضوية مجلس الشعب. فالاثنتان كانوا يروون ان لديهم الكفاءة اللازمة لشغل المقعد الذي يسعون اليه والاثنتان رأيا أيضا أن حقيقة كونهما نساء لعبت الدور الاكبر في تجربة الترشح وفي عدم فوزهما في النهاية بالمقاعد التي كانا يسعيان اليها. أوضحت تجارب شيماء مسلم وتريزة سمير أن التحديات التي تواجهها المدافعات لا تتعلق فقط بانتهاكات امنية تستهدفهن كنساء، ولكنها تصل إلى ما أبعد من ذلك، إلى ما تستند إليه الانتهاكات الامنية في الاساس- وهي النظرة المجتمعية للنساء كدخيلات على المجال العام. فلم تسمع المتظاهرات من قوات الامن فقط عبارات تفيد بان الاشتراك في التظاهرات ليس

تنتهي سلسلة الأوراق بملاحظة أخيرة عن اختيار باحثي نظرة للدراسات النسوية بتقسيم المدافعات عن حقوق الإنسان لفئات متعددة. ففي حين إننا توصلنا إلى أن تجارب المدافعات تتقاطع وتتشابك وأنه لا توجد فئة منعزلة بتجربتها عن أي فئة أخرى، كان لا بد من نهج بحث يقسم المدافعات عن حقوق الإنسان لفئات لإظهار، ليس فقط المشاكل التي تعاني منها كل فئة والحقوق التي يطالبن بها، ولكن لتوضيح الاسباب التي تدفعنا للقول بان طالبات الجامعات، على سبيل المثال، من الممكن أن يكن مدافعات عن حقوق الإنسان إن نشطن في المجال العام للدفاع عن أحد حقوق الإنسان، الادعاء الذي من الممكن ان يكون منافيا للحدس الذي يعتقد أن المدافعات عن حقوق الإنسان لا يمكن ان يتضمن سوى ناشطات معروفات مثل د.ماجدة عدلي. وعلى الرغم من ضرورة تقسيم المدافعات لفئات لهدف الإيضاح، إلا أن هذا لا يعني ان كل فئة تتواء بنفسها عن الفئات الاخرى. ففي حديث باحثي نظرة مع وداد الدمرداش، على سبيل المثال، صنفت هي نفسها ليس على انها مدافعة عن حقوق العمال فقط، ولكن كمتظاهرة أيضا تشارك في المجال السياسي. واخترنا أن نصنف "أمل" تحت فئة بعينها وهي فئة العاملات لتسهيل فهمنا عن المدافعات في هذا المجال حتى لو كان اختيارنا لا يعكس الحقيقة الكاملة، وإنما جزء منها فقط. ففي محاولتنا للفهم وربما لتقديم المساعدة، علينا ان نعرف الاشخاص، التعريف الذي لا بد وان يتأثر برويتنا الخاصة للقضية.)

الا انها رفضت. تقول شيماء ان قضاء يوم خارج منزلها لم يكن امرا اعتادت عليه، وانما وجدت انه مطلوب بسبب ظروف الاحداث وقتها. يتضح من شهادة شيماء الاختلاف الكبير الذي بدأ يطرأ علي أفعال النساء خلال وبعد بدء ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، حيث دفعت بطبيبة لم تشارك في مظاهرات من قبل ان تشارك وتمضي ليلة خارج بيتها، في تحدٍ لقيم مجتمعية صارمة عن "الاحترام" و "السلوك الصحيح". وفي تحديهم لهذه العادات المترسخة، واجهت، وما زالت تواجه، المدافعات محاولات لتحدي أدوارهم الجديدة، سواء من افراد من المجتمع او من القوات الامنية، الادوار التي بوسعها ان تهدم افكارا طالما حاصرت النساء في حدود "المقبول". وعلى الرغم من صعوبة التحديات، إلا أن العبارة التي قالتها إيما حافظ، المعلمة، لباحثي نظرة، هي أكثر الردود تعبيراً عن موقف المدافعات عن حقوق الإنسان، وهي ان "القطر قدام مش هيرجع لورا".

دورا "طبيعياً" لهم، وانما سمعت أمنية، المعلمة، نفس التأكيدات من معلمات ومعلمون في المدرسة التي تعمل بها عندما علموا باشتراكها في المظاهرات.

ومن الملاحظات التي استخلصها هذا التقرير هي حقيقة ان الاندماج في العمل العام كان صفة حديثة على كثير من المدافعات التي تحدثت معهم نظرة، حيث لعبت الادوار الجديدة التي تحاول ان تلعبها النساء دورا هاما وراء الانتهاكات والتحديات التي يواجهنها. ففي حالة شيماء مسلم، الطبيبة في مستشفى العباسية، انضمت للمظاهرات في أول مرة في ثورة ال٢٥ من يناير. تقول شيماء انها في احدى ايام التظاهر في ميدان التحرير، علموا بوجود جرحى في مركز هشام مبارك للقانون فاتجهت هي وأطباء آخرون للمركز لتقديم العلاج للمصابين. تقول شيماء ان الوقت تداركها فاضطرت للمبيت في مركز هشام مبارك مع آخرين، منهم زملاء لها من الاطباء حاولوا اقناعها بان يوصلوها إلى البيت لتأخر الوقت،

## الهوامش

<sup>١</sup> وفقا لتعريف مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان: فإن المقررين الخاصين هم: "خبراء يعهد لهم ولاية الدراسة والرصد وإسداء المشورة وتقديم التقارير العامة فيما يتعلق بحالة حقوق الانسان في بلدان محددة، أو بالمواضيع الرئيسية المتصلة بحقوق الانسان في جميع أنحاء العالم. ويتمحور عمل المقرر الخاص عادة حول الأنشطة التالية: موافاة لجنة حقوق الانسان بالتقارير المواضيعية (وتقديم بعضها إلى الجمعية العامة أيضا) خلال دورتها السنوية؛ والقيام بزيارات قطرية وموافاة اللجنة في دورتها السنوية بتقارير هذه الزيارات، تكون في شكل إضافات ملحقة بالتقارير المواضيعية؛ وإرسال البلاغات المتعلقة بادعاءات انتهاكات حقوق الانسان (النداءات العاجلة ورسائل الادعاء) إلى الحكومات المعنية؛ وإصدار النشرات الصحفية المتعلقة بمسائل محددة مثيرة للقلق العميق." مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، الإجراءات الخاصة للجنة حقوق الإنسان، <http://www.ohchr.org/english/bodies/chr/special/Arabicpdf.pdf>

<sup>٢</sup> الأمم المتحدة، صحيفة الوقائع رقم ٢٩ "المدافعون عن حقوق الإنسان: حماية حق الدفاع عن حقوق الإنسان"، ص٧

<sup>٣</sup> الدفاع عن المدافعين عن حقوق الإنسان: دليل موجز، الخدمة الدولية لحقوق الإنسان، (ISHR) ص٤.

<sup>٤</sup> تقرير مقدم من السيدة هينا جيلاني، الممثلة الخاصة للأمم العام المعنية بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان للدورة الثامنة والخمسون للجنة حقوق الإنسان، الأمم المتحدة، ٢٧ فبراير ٢٠٠٢ (E/CN.٤/٢٠٠٢/١٠٦)

<sup>٥</sup> نظرة للدراسات النسوية، "استمرار الانتهاكات: سياسة الجيش تجاه المدافعات عن حقوق الإنسان"، ديسمبر ٢٠١١

<sup>٦</sup> Human Rights Defenders: Protecting the Right to Defend Human Rights, Fact Sheet No. ٢٩p.

<sup>٧</sup> تم إجراء المقابلة في ١٤ مارس، ٢٠١٢ في القاهرة.





- <sup>٢٤</sup> تم إجراء المقابلة، عبر الهاتف، في ١٢ مارس، ٢٠١٢.
- <sup>٢٥</sup> تم إجراء المقابلة، عبر الهاتف، في ١٢ مارس، ٢٠١٢.
- <sup>٢٦</sup> تم إجراء المقابلة، عبر الهاتف، في ٢٧ يناير، ٢٠١٢.
- <sup>٢٧</sup> محمد البديوي، آلاف الطلاب يبيتون بـ"القاهرة" مطالبين باستقالة رئيس الجامعة، مارس ٨، ٢٠١١، اليوم السابع، <http://www.youm7.com/News.asp?NewsID=365239>
- <sup>٢٨</sup> محمد حمامة، اعتصام طلاب كلية الطب البيطري بالمنصورة يجتاز يومه الخامس
- <sup>٢٩</sup> لمعرفة المزيد من المعلومات عن إضرابات عمال المحلة، برجاء الرجوع إلى "حكاية عمال غزل المحلة"، مركز الدراسات الإشتراكية، أكتوبر ١٠، ٢٠٠٩، <http://www.e-socialists.net/node/4589>
- <sup>٣٠</sup> صدقت مصر على من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في ١٩٨٢
- <sup>٣١</sup> تم إجراء المقابلة، عن طريق الهاتف، في ١٢ ديسمبر ٢٠١١.
- <sup>٣٢</sup> تم إجراء المقابلة، عن طريق الهاتف، في ١٦ ديسمبر ٢٠١١.
- <sup>٣٣</sup> تم إجراء المقابلة، عبر الهاتف، في ١٢ مارس ٢٠١٢.
- <sup>٣٤</sup> تم إجراء المقابلة، عبر الهاتف، في ١٢ مارس ٢٠١٢.
- <sup>٣٥</sup> لم يستطع باحثو برنامج المدافعات عن حقوق الانسان من إيجاد مصدر معلومات آخر يؤكد زعم إيمان بأن الهدف من وراء الإغلاق الجزئي للمصنع كان خدمة مصالح رئيس مجلس الإدارة الشخصية.
- <sup>٣٦</sup> تم إجراء المقابلة في ١٢ ديسمبر ٢٠١١، في القاهرة.
- <sup>٣٧</sup> مركز الأرض لحقوق الإنسان - "فقد الأرض الزراعية والعنف في الريف المصري" <http://www.lchr-eg.org/66/66-26.htm>
- <sup>٣٨</sup> عفواً... سيادة النائب العام " تقارير أخرى توثق أحداث قرية سراندو وتحذر من وقوع الكارثة من بداية يناير ٢٠٠٥ " مركز الأرض لدراسات حقوق الانسان، <http://www.lchr-eg.org/88/88-16.htm>
- <sup>٣٩</sup> "مقتل نفيسة المراكبي"، تقرير المقرر الخاص بشأن الإعدام خارج نطاق القانون، المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، <http://eipr.org/report/2010/05/06/826/827>
- <sup>٤٠</sup> "سراندو جديدة في العمرية"، مركز النديم لتأهيل ضحايا العنف والتعذيب، ٢٤ يونيو ٢٠١٠ <https://alnadeem.org/ar/node/294>
- <sup>٤١</sup> نفس المصدر أعلاه
- <sup>٤٢</sup> "أخيرا.. المحكمة العسكرية العليا تقبل طعن فلاحى العمرية"، تضامن، <http://tadamon.katib.org/2012/01/03/أخيرا-المحكمة-العس-المحكمة-أخيرا/03/>
- <sup>٤٣</sup> صحائف وقائع عن مفوضية حقوق الإنسان بمكتب الأمم المتحدة، ٩، [http://www.ohchr.org/Documents/Publications/FS21\\_rev\\_1\\_Housing\\_ar.pdf](http://www.ohchr.org/Documents/Publications/FS21_rev_1_Housing_ar.pdf)
- <sup>٤٤</sup> إتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، اعتمدت وعرضت للتوقيع والتصديق والانضمام بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٣٤/١٨٠ المؤرخ في كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩.
- <sup>٤٥</sup> تم إجراء المقابلة، عبر الهاتف، في ١٦ مارس ٢٠١٢.
- <sup>٤٦</sup> يشير مفهوم "النوع الاجتماعي" إلى الأدوار المختلفة، وحقوق ومسؤوليات النساء والرجال والعلاقات القائمة بينهم. ويشكل المفهوم تحليل الطرق التي تحدد من خلالها خصائصهم وسلوكياتهم وهوياتهم. وتمثل علاقات النوع الاجتماعي في "علاقات قوى تراتبية بين النساء والرجال تميل إلى تكريس دونية النساء [...] غالباً ما تُقبل تلك العلاقات التراتبية على أنها "طبيعية" ولكنها علاقات محددة اجتماعياً ومتوتنة ثقافياً وقابلة للتغيير عبر الزمن، " تعريف مفهوم النوع الاجتماعي، <http://www.ar.genderandwater.org/page/2921>

<sup>٤٧</sup> أبو اسحاق الحويني: وجة المرأة كفرجها، <http://www.youtube.com/watch?v=xYsKYXIkLAI>

<sup>٤٨</sup> منى باشا، أحدث تقاليع حزب النور .. "وردة" بدلا من صورة مرشحة وسط ٧ رجال بالدقهلية، الأهرام، ١١ ابريل ٢٠١١،

<http://gate.ahram.org.eg/NewsContent/٥/٣٥/١٣٤٢٥٦/%D8%A7%D9%84%D9%8٥%D8%AD%D8%A7%D9%8١%D8%B8%D8%A7%D8%AA/%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1-%D9%88%D8%AA%D9%8٢%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%B1/%D8%A3%D8%AD%D8%AF%D8%AB-%D8%AA%D9%8٢%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%B9-%D8%AD%D8%B٢%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D9%8٦%D9%88%D8%B1--%D9%88%D8%B1%D8%AF%D8%A9-%D8%A8%D8%AF%D9%84%D8%A7-%D9%8٥%D9%8٦-%D8%B٥%D9%88%D8%B1%D8%A9-%D9%8٥%D8%B1%D8%B4%D8%AD%D8%A9-%D9%88%D8%B3%D8%B٧.aspx>

<sup>٤٩</sup> "تعريف المجتمع المدني"، البنك الدولي، أغسطس ٢٠١٠،

<http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/EXTARABICHOME/EXTTOPICSARABIC/EXTCSOARABIC/.,,contentMDK:٢٠٥٨١١١٦~pagePK:٢٢٠٥٠٣~piPK:٢٢٠٤٧٦~theSitePK:١١٥٣٩٦٨,٠٠.html>

<sup>٥٠</sup> تم إجراء المقابلة، عبر الهاتف، في ١٦ فبراير، ٢٠١٢.

<sup>٥١</sup> يمكن زيارة الموقع الإلكتروني للمؤسسة على <http://nwrcegypt.org>

<sup>٥٢</sup> يمكن زيارة الموقع الإلكتروني لمركز النديم من خلال: <https://alnadeem.org>

<sup>٥٣</sup> مصر: الاعتداء على المدافعة عن حقوق الإنسان، الدكتورة ماجدة عدلي، لدى حضورها جلسة الاستماع إلى ضحايا عُذِّبوا أثناء توقيفهم، مايو ٧، ٢٠٠٨، <http://www.frontlinedefenders.org/ar/node/١٠٩٩٣>

<sup>٥٤</sup> محكمة جنايات دمنهور تحكم بأقل من الحد الأدنى للعقوبة على الاعتداء على د. ماجده عدلي، مديرة مركز النديم، أبريل ٤، ٢٠١٠،

<https://alnadeem.org/ar/node/٢٥٨>

<sup>٥٥</sup> المرجع السابق.

<sup>٥٦</sup> ناشطة مصرية تناضل من أجل حرية الإنترنت - مصدر ثاني؟ هي كتبت على مدونتها <http://www.csmonitor.com/World/Middle-east/٢٠٠٩/٠١٠٥/p٠٤s٠١-wome.html>

<sup>٥٧</sup> مصر: إفلات الجيش من العقاب على أعمال العنف ضد النساء، هيومن رايتس ونش، ٧ إبريل ٢٠١٢، <http://www.hrw.org/ar/news/٢٠١٢/٠٤/٠٧>

<sup>٥٨</sup> خالد سعيد هو شاب مصري في الثامنة والعشرين من العمر، من مدينة الإسكندرية، مصر تم تعذيبه حتى الموت على يد الشرطة، ويعتبر من أحد العوامل التي ساعدت على حدوث ثورة ٢٥ يناير. Deena Adel, *Against All Odds*:

*'Virginity Test' Victim Awaits Her Verdict*, Global Post, November ٢١, ٢٠١١., <http://www.globalpost.com/dispatch/news/regions/middle-east/egypt/١١١١٢١/against-all-odds->

<http://www.globalpost.com/dispatch/news/regions/middle-east/egypt/١١١١٢١/against-all-odds-%E٢%8٠%٩٨virginity-test%E٢%8٠%٩٩-victim-awaits-her-v>

<sup>٥٩</sup> بيان مشترك "استمرار العسكرة: ازدياد وتيرة العنف ضد المدافعات عن حقوق الإنسان في أحداث فض اعتصام مجلس الوزراء... الناشطات يتعرضن للضرب والسحل والعنف الجنسي"، ١٨ ديسمبر ٢٠١١، <http://goo.gl/cmOfC>